(أثر ابن فارس اللغويّ ت ٣٩٥هـ في معالجة الألفاظ المزيدة عند الصغانيّ ت ٦٥٠هـ في معجم العباب الزَّاخر واللباب الفاخر دراسة وصفيَّة تحليلية موازنة)

الأستاذ الدكتور عباس حميد سلطان السامرائي

abaas_sultan@aliraqi.edu.iq

الباحث: حسام أحمد لفتة

hussam.a.lafta@aliraqia.edu.iq

كلية الآداب/ الجامعة العراقية

A Descriptive and Analytical Study of the Impact of Ibn Fāris — the Linguist — on the Dictionaries of al-Ṣaghānī: al-ʿAbāb al-Zākher and al-Lubāb al-Fākher

Professor Dr. Abbas Hameed Sultan Al-Samarrai
Researcher: Husam Ahmed Lutfah
Aliraqia University College of Arts

المستخلص

بسم الله , والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعد.

فقد عُرف عن ابن فارس بنظريته في أصل الاشتقاق، إذ كان يُرجّع كثيرًا من الألفاظ العربية إلى أصل دلاليّ واحد أو أكثر، معتمدًا في ذلك على المعنى. وله كذلك نظرية في الألفاظ المزيدة على ثلاثة أحرف؛ فكان يذهب إلى أنَّها منحوتة من لفظين أو أكثر، فإن لم يستطع إرجاعها إلى النحت أرجعها إلى الأصل الثلاثي مع بيان ما زاد على الأصل الثلاثي، فيُرجع الكلمة إلى أصلها الثلاثي بعد تجريدها من هذه الزيادات، مع مراعاة المعنى الناتج.

ويُبيّن هذا المبحث ما نقله الصغاني عنه في هذا الباب، فقد استشهد بكثير من الألفاظ التي حكم ابن فارس بزيادة حرف أو أكثر فيها، مِما يعكس أثر منهجه الاشتقاقي معجم العباب الزاخر.

الكلمات المفتاحية: العباب الزاخر, الصغاني, ابن فارس, أثر وتأثر

Abstract

In the name of Allah, and all praise is due to Him. May peace and blessings be upon the Messenger of Allah, his family, his companions, and those who follow them. To proceed:

Ibn Fāris is renowned for his theory of semantic derivation in Arabic, whereby he traced numerous words back to a single underlying meaning—or occasionally to multiple related semantic roots—through careful etymological analysis grounded in meaning rather than merely in form. He also developed a distinct approach to words composed of more than three root letters. In such cases, he often interpreted them as results of lexical blending—that is, formed from the fusion of two or more distinct words. When such a compositional origin could not be established, he would instead analyze the word as stemming from a triliteral root, identifying the additional letters as non-root elements, and interpreting the word's semantic core after removing those affixes.

This section of the study examines what al-Ṣaghānī transmitted from Ibn Fāris in this domain, highlighting numerous examples of words that Ibn Fāris regarded as containing one or more extra letters. These examples demonstrate the clear influence of his semantic root theory on al-Ṣaghānī's lexicographical work in al-ʿAbbāb al-Zākhir.

Keywords: "Al-ʿAbbāb al-Zākhir", al-Ṣaghānī, Ibn Fāris, influence and impact.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين, وأفضل الصلاةِ وأتمُّ التَّسليم على سيدنا محمدٍ الأمين, وعلى آله الطيبين الطاهرين, وأصحابه الغُرِّ الميامين, ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

أمَّا بعد.

فإنَّ قضيّة الزيادة في البناء الصرفية تُعدُّ من المسائل المُهمَّة لعلماء اللغة القدماء؛ لأثرها البالغ في إيجاد أصل الكلمة، والكشف عن بنيتها، وتطوّرها الدلاليّ. ولابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إسهامات بارزة في هذا الميدان, من خلال نظريته (الأصول) في مقاييس اللغة، وتعامله مع المفردات التي زادت عن ثلاثة أحرف, فاعتمد أصلين أو ثلاثة للكلمة، بعد تجريد اللفظ من الزوائد للوصول إلى الجذر الأصيل، فكانت نظرته أشبه بمقاربة عقلية تعتمد المنطق اللغوي الداخلي.

ووجد الباحثون في منهاجه أساسا خصبا للتعامل مع مسألة الزيادة، إذ لم يكن يُقِرّ بزيادة الحرف إلا بقيود محددة، بل ويرفض أحيانًا ما عدّه غيره مزيدًا. ومن هذا جاءت أهمية النظر في موقف الصغاني (ت ٦٥٠هـ) من تلك الآراء، إذ كان الصغاني من اللغويين الذين أظهروا اهتماما واعتناءً بنشر آراء من سبقوه، في هذا الجانب، وذلك في معجمه (العباب الزاخر)، إذ جمع فيه مصادرَ لغويةً متعددة من مصادر سبقت زمانه.

ويأتي هذا المبحث لاستقراء آثار ابن فارس التي نقلها الصغاني في سياق الحديث عن الزيادة، مع الوقوف على طبيعة تعامل الصغاني مع تلك الآراء: هل وافقها أم خالفها، أم اكتفى بالنقل دون تعليق, وذلك في محاولة لفهم ذلك الأثر الذي تركه ابن فارس في ذهن الصغاني، وطبيعة العلاقة العلمية بين معجميهما، خاصةً أن الصغاني

كثيرًا ما نصّ على اسم ابن فارس، وأشار إلى أقواله صراحة أو ضمنًا. وهذه الجزئية من أثر ابن فارس في العباب سيستعرضها هذا المبحث من الرسالة, والله وليُّ التوفيق.

التَّمهيد

أولا:

المزيد لغةً: اسمُ مَفعولٍ من الفعل زاد يزيدُ زيادةً, والزِّيادة: النُّموّ، وَكَذَلِكَ الزُّوادَةُ. وَالزِّيادة: خِلَافُ النُّقْصَانِ(١).

المزيد اصطلاحاً: قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "ومعنى الزِّيادة إلحاقُ الكلمةِ من الحروفِ ما ليسَ منها"(٢), وتكونُ الزيادة لغاياتٍ سبع أغلبها الأولى: وهي زيادات المبنى لزيادة المعنى, كحرف المضارعة, والثَّانية: الْإِمْكَان كهمزة الْوَصْل, والثَّالِثة: لبَيَان الْحَرَكَة كهاء السكت فِي الْوَقْف والرَّابِعة, للمد ككتاب وعجوز وقضيب, والْخَامِسة للعوض كتاء التَّأْنِيث فِي زنادقة, والسَّادِسة لتكثير الْكَلِمَة كألف (قبعثرى) وَنون (كنهبل), والسَّابِعة للإلحاق كواو كوثر وياء (ضيغم)(٣).

ثانيا:

الزِّيادة وعلاقتها بنظرية الأصول:

لم يكن تحري ابن فارسٍ المزيدَ لغايةٍ صرفيّة, إنَّما كان للكشف عن أصول هذه الكلمات وردّها إلى مقاييسه وأصوله التي وضعها, فلم يكن يعبأ بالزيادات المطَّردة على الكلمات وما تقتضيه من زيادات في المعنى, كالزِّيادة المُطَّردة في المُشتقَّات والجُمُوع والمَصادر فيترك الحديث عن الزيادات المتفق عليها والمعروفة الأصل, فقال إنَّ النُّون زَائِدَةٌ في (الْمُرْجَحِنُّ)، لِأَنَّهُ مِنْ رَجَحَ(٤), ولم يتطرَّق لميم اسم الفاعل؛ لأنَّها من المُتَّفق عليه, ولأنَّ غاية ابن فارسٍ إرجاع ما زاد على ثلاثة أحرف لأصله الثُّلاثيّ المُجَرَّد بعد بيان ما زاد فيه من أحرف, فبيّن الزّيادات غير المطَّردة بالنَّظر إلى أصل التَّركيب في ما

زِيدَ على ثلاثة أحرفٍ مُتحرّيا دلالة تركيبه, فكان يذكر أصله وما وقع فيه من زيادة, أي: إنَّ الزِّيادة عند ابن فارسٍ تخضع لمقاييسه أيضاً, فما وافق قياسه ولم يكن فيه معنى آخر كما في النحت حكم بزيادته, وبهذا يكون تحرّي الزّيادات في ما زاد عن ثلاثة أحرفٍ وسيلةً تخدم نظرية ابن فارسٍ, لذا نجد أنَّ ابن فارسٍ يُشير إلى الحرف الزَّائد مع بيان أصل تركيبه قبل الزِّيادة فيذكر أصل الكلمة قبل الزِّيادة ثُمَّ يذكر دلالة تركيبها بعد تجريدها من الزَّوائد كما في قوله بزيادة: "الدُّمَّرِغُ: وَهُوَ الْأَحْمَقُ، وَالدَّالُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَهُوَ مِنَ الْمَرْغِ وَهُوَ مَا يَسِيلُ مِنَ اللُّعَابِ، كَأَنَّهُ لَا يُمْسِكُ مَرْغَهُ"(٥).

فبيّن ابن فارسٍ الحرف الزَّائد ثُمَّ فَسَر اللفظ بعد إرجاعه للتركيب الثُّلاثيّ (مرغ) وقد سبق أن قال في دلالة أصل تركيبه: "الْمِيمُ وَالرَّاءُ وَالْغَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلّ عَلَى سَيَلَانِ شَيْءٍ أَوْ إِسَالَةِ شَيْءٍ. وَالْمَرْغُ: اللُّعَابُ. وَأَمْرَغَ الْإِنْسَانُ: سَالَ لُعَابُهُ"(٦), فأطلق ابن فارسٍ حكمه بأنَّ الدَّال هو الحرف المزيد لِتوافقِ دلالةِ (الدَّمرغ) مع دلالة أصل وقياس تركيب (مرغ), ولم يُشر أحد قبل ابن فارسٍ إلى زيادة الدَّال في (الدَّمرغ) بل أهمل المُعجَميون هذا التَّركيب كلَّه عدا ابن دريد الذي ذكره دون التطرّق لزيادته؛ لأنَّ الدَّال ليست من حروف الزِّيادة عند أغلب اللغويين لذا ذكره ابن دريد في (بَاب مَا جَاءَ على فعَلِل)(٧)؛ لأنَّه يراهُ تركيباً رُباعيّاً في أصل وضعه.

إذاً, لم يلتزم ابن فارسٍ حروف الزّيادة التي اتَّفق عليها أغلب اللُّغويين وهي الأحرف العشرة التي تجمعها كلمة (سألتمونيها) بل إنَّ كلَّ حروف اللُّغة يُمكن أن تكون زائدة عند ابن فارسٍ إذا اقتضى اشتقاقها ما يوافق مقاييسه وأصوله, كما في المثال السَّابق, فحكم بزيادة الدَّال لأنَّ دلالة (الدَّمرغ) وافقت دلالة أصل تركيب (مرغ), وبهذا لا تكون (دمرغ) على (فعلل) بل هي (دفعل), وهكذا الحال مع بقية الحروف كالعين إذ قال بزيادتها في (الدعلج) لمَّا وافقت دلالتها (الدلج) ويَدُلّان كلاهما على الذَّهَابُ وَالرُّجُوعُ

وَالتَّرَدُّدُ[٨], فقال بزيادة العين مع أنَّها ليست من حروف (سألتمونيها), بل لم يلتزم ابن فارسٍ حتَّى بقيود الزِّيادة التي وضِعت لحروف (سألتمونيها), فاللغويون وإن قالوا بزيادة الميم إلَّا أنهم وضعوا لها قيودا كعدم زيادتها إذا وقعت غيرَ أوَّل[٩], لكنَّ الصَّغانيّ نقل عن ابن فارسٍ أنَّه قال بزيادتها في (الكَمْثَرَة), أي: اجتماع الشَّيء وهي من الكَثْرَة[١٠], مع أنَّها وقعت ثانيةً.

إذًا, فذِكرُ ابن فارسٍ للمزيد لم يكن لغايةٍ صرفيّة إنَّما جاء للدفع تجاهَ إثبات نظريته المقاييس والأصول ونظريته في ما زاد على ثلاثة أحرفٍ.

أمَّا الصَّغانيّ فقد نقل عن ابن فارسٍ ما قاله في هذا الباب في كثير من الأصول غير الثُّلاثيّة وليس جميعها, وسأذكر في هذا المبحث –إن شاء الله– ما نقله الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ في باب الزِّيادة مُقسَّما على ثلاثة أقسام هي: المزيد بحرفٍ والمزيد بحرفين, مرتَّبا بحسب الترتيب الألفبائي.

المبحث الأوَّل

المزيد بحرف

المطلب الأوَّل

(من الهمزة إلى الشّين)

أوَّلا: زيادة الهمزة:

استدلَّ الصَّغانيّ على زيادة الهمزة في (كِرفِئ) لذكرها في تركيب (كرف) عند ابن فارسٍ, فقال: "وذكر بعضُ أهل اللُّغة الكِرْفِئ في تركيب (ك ر ف) وحكم على الهمزة بالزِّيادة, وبعضهم ذكره في هذا التَّركيب لقولهم: كَرفَأَتِ القِدر: إذا أزبدت للغلي"[١١], وأراد الصَّغانيّ بقوله (بعض أهل العلم) ابن فارسٍ, فهو الذي ذكره في التَّركيب الثُّلاثيّ, أمَّا قوله (بعضهم), فيعني به الجوهريّ الذي قال بزيادة الهمزة على الرَّغم من ذكره

(الكِرْفِئ) في التَّركيب الرُّباعيّ, ولم يربط ابن فارسٍ اللفظ بأصله الثُّلاثيّ؛ لتباين كلماته التي لا تكونُ أصولا ذات قياس.

وقد حكم ابن فارسٍ بزيادة الهمزة على الرَّغم من أنَّ أغلبَ أهل اللُّغة لا يجعلون الهمزةَ زائدةً إذا جاءت وسط الكلمة أو آخرها, قال ابن جنيّ: " فإن رأيت الهمزة وسطا أو آخرا فاقض بأنها أصل، حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة، فالأصل نحو قولك بلأز الرجل، وبرائل الدّيك، والسّأسم واطمأن، وازبأر وتكرفأ السحاب..."[١٢].

وهذا قياس ابن جنّيّ وما خالفه يُحفظ ولا يُقاس عليه, فقال: "وما زيدت فيه الهمزة غير أول أحرف محفوظة"[١٣], ومن هذه الألفاظ التي سُمِعت خارج القياس (ضَهْيَأَة)، أي: التي لا تَحيضُ ولا ثَديَ لها, فجعلها على وزن (فَعْلَأة) , فعدَّها من تركيب (ضهي), أي: إنَّها ضاهت الرَّجل وشابهتهُ, ومع توافق دلالة الضَهْيَأَة وما فيها من مضاهاة الرَّجل ولكنَّه لم يَجعل ذلك قياسا مُطَّردا كما فعل ابن فارسٍ, فأنكر على الزَّجَّاج (ت٣١١هـ) قوله بزيادة همزة (غرقأ), والغِرْقئُ: الْقِشْرَةُ المُلْتزقة بِبَيَاضِ الْبَيْضِ, فقال: "لست أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجهًا من طُرق القياس، وذلك أنها ليست بأوَّل، فيُقضى بزيادتها، ولا تجد فيها معنى غرق، اللَّهمَّ إلَّا أن تقول: إن الغرقئ يشتمل على جميع ما تحته من البيض ويغترفه. وهذا عندي فيه بُعد، ولو جاز اعتقاد مثَله على ضَعفه، لجاز لك أن تعتقد في همزة كرفئة أنَّها زائدة، وتذهب إلى أنَّها من معنى كرف الحمار: إذا رفع رأسه لشم البول، لأن السحاب أبدا، كما تراه، مرتفع، وهذا مذهب ضعيف"[١٤], وقوله ولا تجدُ فيها معنى (غرق), يَدُلّ على أنَّ تطابق دلالة المزيد مع الأصل الثُّلاثيّ دليلٌ على أنَّ المزيد ليس أصلا بذاته بل يرجع بعد تجريده إلى أصله الثُّلاثيّ؛ لما فيه من معنى الثُّلاثيّ ويُطلق عليه اللغويون (الاشتقاق) وهو

أحد طرق الاستدلال التي يستدلّ بها اللغويون على الزِّيادة في الكلمة, بل هي الطَّريقة الأولى والمُقَدَّمة عندهم[١٥].

قال العكبري(ت٦١٦هـ): "ويُعرّفُ الزَّائد من الأصليّ بثلاثةِ أشياءَ: الِاشْتِقَاق وَهُوَ أثبتُها, وعدمُ النظير فِي الْأُصُول, وكثرةُ زيادةِ ذَلِك الْحَرْف"[١٦], أمَّا معنى الاشتقاق فقد عرَّفه ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) إذ قال: " الاشتقاق، وهو أن يشتقّ من الكلمة ما تبقى معه حروفها، أو يذهب بعضها، فالباقي أصليّ، والذّاهب زائد، نحو: صَيْرَف وجَهْوَر، (فالياء والواو) زائدتان؛ لأنّ الكلمتين من الصَّرْف والجَهْر"[١٧], فالحكم بزيادة واو جَهْوَر هو الاشتقاق الدّلاليّ بين الاسم الرُّباعيّ والثُّلاثيّ, ولو طبَّق اللّغوين هذه القاعدة لذهبوا مذهب ابن فارسٍ في نظريته التي تقوم أساساً على التَّوافق الدلالي بين الثُّلاثيّ والمزيد, ولكنَّهم ضيَّقوا القياس على أحرف تُزاد دون غيرها وفي مواضع مُحدَّدة اعتمادا على بقية طرائق الاستدلال كعدم النظير وكثْرَة البناء وزيادة الحرف في موضعه. وزاد السيوطي (ت٩١١هـ) طرائق الاستدلال إلى تسع, ومن هذه الطَّرائق اتَّفق أغلبهم على أحرف سألتمونيها التي لم يلتزم ابن فارسٍ بها؛ لاعتماده على الاشتقاق حتَّى لو عارضته بقية طُرق الاستدلال, لذا نجد أنَّ الحاء والباء والجيم وغيرها من الحروف تُعدّ زائدة باعتبار الاشتقاق فقط, فابن فارسٍ خالف اللغويين في موضع زيادة أحرف (سألتمونيها) وفي تقييد الزِّيادة على هذه الأحرف دون غيرها وهذا ما رأيناه في (كِرفِئ) وما سنراه في قادم الأمثلة.

ثانيا: زيادة الباء[١٨]:

قال الصَّغانيّ في تركيب (طحرب): " ما في السَّماء طِحرِبَةٌ, أي: شيءٌ من غيم. قال بعضُهم: الباءُ زائدةٌ, ولم [يَرِد][١٩] أنَّها من الحُروف الزَّوائد"[٢٠], وعبارة أنَّ الباء لم تَرِد من حروف الزَّوائد هي عبارة الصَّغانيّ, فهو وإن لم يتَّفق مع ابن فارسٍ في زيادة الباء إلَّا أنَّه ذكرها التزامًا منه بنقله عن ابن فارسٍ, ولكنَّ ابن فارسٍ قال إنَّ الباء تُزاد مع أنَّها ليست من الحروف العَشرة التي اتَّفق الصرفيّون على زيادتها, فابن فارسٍ لم يتبع قواعد الصرفيّين في أحكامه على حروف الزِّيادة, لأنَّ طريقته في معرفة المزيد هي أصوله ومقاييسه وما يتَّفقُ معها. فالباء وإن كانت لا تُزاد عند أغلب اللغويين إلَّا إنَّها تُزاد عند ابن فارسٍ مادام بين اللفظين اشتقاق –وإن لم يقبله قياس العامَّة– مع توافق دلالتي اللفظين, فبرفع الحرف المزيد تبقى دلالة اللفظ الثُّلاثيّ.

وذكر ابن سيده أنَّ ثعلب قال بزيادة الباء في (زغدب) وأنكر عليه ذلك فقال: "وَذَهَبَ ثَعْلَبٌ إلى أَن الباءَ، مِنْ زَغْدَب، زَائِدَةٌ، وأَخَذَه مِنْ زَغْدِ الْبَعِيرِ فِي هَديره. قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وَهَذَا كلامٌ تَضِيقُ عَنِ احتمالِه المَعاذيرُ، وأَقْوَى مَا يُذْهَبُ إليه فِيهِ أَن يَكُونَ أَرادَ أَنهما أَصلانِ مُتَقارِبانِ كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ؛ قَالَ ابْنُ جِنِّي: وإن أَراد ذَلِكَ أَيضًا فإنه قَدْ تَعَجْرَفَ"[٢١]. ولا شكَّ أنَّ ذلك يعود إلى مسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصول الأسماء الرُّباعيّة والخماسية مزيدة هي أم أصول[٢٢].

ومثل ذلك ما جاء فيه زيادة الباء في تركيب (برقع) قال الصَّغانيّ: "وقال ابن دريد[٢٣]: بِرْقِعُ: اسمُ سماءِ الدّنيا, زعموا, والله أعلم. وكذلك قال ابن فارسٍ. قال: والْبَاءُ زَائِدَةٌ وَالْأَصْلُ الرَّاءُ وَالْقَافُ وَالْعَيْنُ ; لِأَنَّ كُلَّ سَمَاءٍ رَقِيعٌ، وَالسَّمَاوَاتُ أَرْقِعَةٌ"[٢٤], فالباء عند ابن فارسٍ زائدة فهو يُرجعُ الرَّقيعَ بهذا المعنى إلى تركيب (رقع) ومع أنَّ التَّركيب لا تتوافق دلالته ظاهرا مع السَّماء فهو كما نقلها الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ يَدُلّ عَلَى سَدِّ

خَلَلٍ بِشَيْءٍ[٢٥], إلّا أنّ ابن فارسٍ علّل ذلك في تركيب (رقع) فقال: "قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّمَا قِيلَ لَهَا أَرْقِعَةٌ; لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ كَالرُّقْعَةِ لِلْأُخْرَى"[٢٦], وهكذا يتبيّن لنا كيف اشتقَّ ابن فارسٍ دلالة البرقع من الرقع ثُمَّ جعل الباء زائدةٌ.

ومن مواضع زيادة الباء التي انفرد بها ابن فارسٍ ما نقله الصَّغانيّ في تركيب (عربس) إذ قال: "العَرَبَسِيس: مَتْنٌ مُستَوٍ. وقال ابن فارسٍ: هَذَا مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ الْبَاءُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْمُعَرَّسِ، أَيِ: أَنَّهُ مُسْتَوٍ سَهْلٌ لِلتَّعْرِيسِ فِيهِ... "[٢٧], فحكم ابن فارسٍ على الباء بالزّيادة لما رآه توافقا بين دلالة عَرس ودلالة العَربس, فدلالة (عرس) كما نقلها الصَّغانيّ عنه هي الملازمة[٢٨], والعربس متنٌ مستوٍ من الأرض, ولأنَّ الأرض المستويةُ ينزل بها المسافر آخر الليل ويلازمها حتَّى يُعاود ترحاله في النَّهار جعل ابن فارسٍ العَربس من (عرس) التي تدل على الملازمة.

ثالثا: زيادة التَّاء

نقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ قوله بزيادة التَّاء, فقال: "قال ابن فارسٍ: التَّاء في العِتْرِيس, للدَّاهيةُ زائدةٌ, وإنَّما هو من عَرِسَ بالشَّيءِ إذا لازمه"[٢٩], وعلى الرَّغمِ من أنَّ التَّاءَ من حروف الزّيادة إلَّا أنَّ ابن فارسٍ انفرد بقوله بزيادتها ثانيةً, فهي تُزاد إذا كانت رابعةً كما في سنبتةٍ, وخامسةً كما في عفريتٍ, وسادسةً كما في عنكبوتٍ وغير ذلك من المواضع[٣٠] ولكنها لم ترِد ثانيةً إلَّا وهي أصلٌ.

ولكنَّ ابن فارسٍ قال بزيادتها في (عترس) مع أنَّها ثانيةً وهذا يدفعُ تجاه نظريته في غير الثُّلاثيّ؛ لأنَّه يقول بزيادة الحرف متى اتَّفقت دلالة المزيد مع الأصل الثُّلاثيّ المُجرَّد, فهو هنا يجعل العترسة من العرس وهي: الغلبة والأخذ من فوق كما قال ابن فارسٍ[٣١], إلَّا أنَّ الصَّغانيّ قال العتريس: الدَّاهية, وهذا يخالف قول ابن فارسٍ؛ لأنَّ

ابن فارسٍ قال بأنَّ العنتريس الناقة الموثوقة والدَّاهية كذلك, وليس العتريس, فجعلُ الصَّغانيّ للعترسةَ وللعنتريسَ دلالةَ واحدة وهذا يُخالف ما قاله ابن فارسٍ الذي قال: "(الْعَتْرَسَةُ): الْغَلَبَةُ وَالْأَخْذُ مِنْ فَوْقَ. وَجَاءَ رَجُلٌ بِغَرِيمٍ لَهُ إلى عُمَرَ فَقَالَ عُمَرُ: (أَتُعَتْرِسُهُ)، أَيْ: تُغْضِبُهُ وَتَقْهَرُهُ. وَ(الْعِتْرِيسُ) مِنَ الْغِيلَانِ: الذَّكَرُ. وَمِنْهُ (الْعَنْتَرِيسُ) النَّاقَةُ الْوَثِيقَةُ، وَقَدْ يُوصَفُ بِهِ الْفَرَسُ... الْعَنْتَرِيسُ: الدَّاهِيَةُ. وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ التَّاءُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ عَرِسَ بِالشَّيْءِ، إِذَا لَازَمَهُ. وَالنُّون أَيْضًا زَائِدَةٌ فِي الْعَنْتَرِيسِ"[٣٢].

ويمكن حمل دلالة (عرس) على (العنتريس) لمعنى الملازمة وهذا يَصدق على الناقة الموثوقة؛ لأنَّها تلازم مكانها وعلى العَترسة لأنَّ أخذ الشَّيء من فوق, أي: غلبةً ودون رضًا قد يقتضي الملازمة كما جيءَ بالرجل لسيدنا عمر عترسةً فلا بُد من مُلازمتهم إيَّاه, فبهذا تكون أقرب إلى القياس؛ لأنَّها قد تقتضي الملازمة, أمَّا الدَّاهية فليست من الملازمة بشيء.

رابعا: زيادة الجيم

قال الصَّغانيّ: " رجُلٌ خَدَلَّجُ السَّاقينِ, أي: مُمتَلِئِهُما... وقال ابن فارسٍ في المقاييسِ: الجيمُ زائدةٌ وإنَّما هي من الخَدالةِ"[٣٣], وهذا موضعٌ آخرُ يُثبت أنَّ ابن فارسٍ يجعل الزِّيادة وسيلةً لإثباتِ نظريته في غير الثُّلاثيّ, فالجيم ليست من حروف الزِّيادة عند اللغويين, وبهذا تكون (خدلج) من الخدل وهو أصل ثلاثيّ نقل الصَّغانيّ دلالة أصل تركيبه عن ابن فارسٍ فقال:" والتَّركيب يَدُلّ عَلَى الدِّقَّةِ وَاللِّينِ"[٣٤], ومن الدلالات الفرعية للتركيب التي ذكرها ابن فارسٍ المرأة الخَدْلةُ, أي: دَقِيقَةُ الْعِظَامِ وَفِي لَحْمِهَا امْتِلَاءٌ[٣٥], وبهذا يظهر توافق دلالتي الخدل والخدلج.

وعلى الرَّغم من توافق دلالة الخدل مع الخدلم كذلك, ولكنهم جعلوا الميم زائدة لأنَّ الميم من حروف الزوائد فقالوا بزيادتها في الخدلم ولم يقولوا بزيادة الجيم في الخدلج, قال ابن جني في حديثه عن زيادة الميم آخرا: "ويجوز أن يكون قرطم من ذلك؛ لأنَّه يقرط. وقالوا: امرأة خدلم للخدلة... وقال ابن دريد:[٣٦] دخشم اسم رجل من دخش يدخش دخشًا إذا امتلأ لحمًا. والصلقم: الشديد الصراخ، من الصلق"[٣٧], ومع أنَّ اشتقاق الخدلج من الخدل واضح كما هو في الخدلم ولكن الاشتقاق وحده لم يكفِ البصريين في جعل الجيم زائدةً وما ضرَّ لو قالوا بذلك كما فعل الخليل في زيادة باء (زغدب) وهي ليست من حروف الزِّيادة.

خامسا: زيادة الحاء

قال الصَّغانيّ: "الحوأبُ, بسكون الواو وفتح الهمزة: ماءٌ من مياه العربِ على طريقِ البَصْرةِ مُحاذيَ البَقَرَةِ[٣٨]... وأصلُهُ الوادي الواسِعِ في وَهْدَةٍ من الأرضِ. وقال ابن فارسٍ في المقاييسِ: الْحَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ الْوَأْبُ، وَالْوَأْبُ الْوَاسِعُ الْمُقَعَّرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ"[٣٩], ولعلَّ الصَّغانيّ قد اتَّفقَ مع ابن فارسٍ في كون الحوأب مزيدًا؛ لأنَّه لم يضعْه في تركيبٍ رباعيّ, ولكنَّ الصَّغانيّ جعله في (حوب), وهذا ما يوجب أن يكون مزيداً بالهمزة؛ لأنَّه لم يضعْه في تركيبٍ (وأب), وابن فارسٍ قال بزيادة الحاءِ؛ لأنَّها من الوأب, ودلالة تركيب (وأب) كما نقلها الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ تَدُلُّ عَلَى غَضَبٍ وتَقْعِيرِ شَيْءٍ[٤٠], ومع أنَّ الأماكن في غالبها لا تنقاس عند ابن فارسٍ, ولكنَّه جعل (الحوأب) مقيسٌ من الوأب فسواءٌ كان الحوأب واديا في أرض مُطمئنَة أو ماءً من مياه العرب فلا بدَّ من كونها مقعَّرةً, وهذا ما قاس عليه ابن فارسٍ.

وقد خالف ابن فارسٍ جميع اللغويين في هذه المسألة, فالخلاف في أصل الحوأب جاء في احتمال زيادة الهمزة أو الواو, ولم يقل أحد غيره بزيادة الحاء, فحين جعل الصَّغانيّ الحوأب في تركيب (حوب) اتَّبع في ذلك الجوهريّ وغيره[٤١], فهم بهذا يذهبون إلى أنَّه من (فَعْأل), بزيادة الهمزة بوصفها من حروف الزِّيادة, بينما نجد فريقا آخرَ جعله في تركيب (حأب)[٤٢], أي: إنَّ وزنه (فَوْعَل) مثل كوكب وعوسج وحومل. قال ابن منظور(ت٧١١هـ): " وَذَكَرَ الجوهريّ الحوأَب هُنَا- يعني تركيب حوب- قَالَ ابْنُ بَرّيٍّ[٤٣]: وَحَقُّهُ أَن يُذْكر فِي حأَب ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ هُنَاكَ"[٤٤] فابن منظور تبع ابن بريّ(ت٥٨٢هـ) في اعتراضه على جعل الحوأب في تركيب (حأب)؛ لأنَّ الهمزة لا تزاد وسطًا إلاّ في ألفاظ معدودة؛ خلافا لصيغة (فَوْعَل) فهي أقيس عند ابن بريّ وابن منظور[٤٥] باعتماد كثرة الصّيغة.

ويقف ابن فارسٍ بعيدا عن هذا الخلاف الصرفيّ؛ فهو له قياسه الخاص ونظريته التي جعلها مقياسا لمعرفة أصول المزيد من الألفاظ التي طبَّقها على اللفظ وحكم بزيادة الحاء حتَّى وإن لم يكن الحاء من حروف الزِّيادة, فهي باعتبار رأي ابن فارسٍ على وزن (حَفْعَل), وهذا ما لا يرتضيه جمهور اللغويين فالرُّباعيّ عنهم معدودُ الصّيغِ وهي[٤٦] : فَعْلَل نحو جَعْفَر وفِعْلِل نحو زِبْرِج وفِعلَل نحو دِرْهَم وفُعْلُل نحو بُرْثُن وفِعَلّ نحو قِمَطْر وأضاف الأخفشُ فُعْلَل نحو جُنْدَب. أمَّا حَفْعَل فليس من الرُّباعيّ بشيء.

ومن مواضع زيادة الحاء التي نقلها الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ ما جاء في تركيب (حبجر) إذ قال: " الحِبْجِر[٤٧], مثالُ حِضْجِر: الغليظ... وقال ابن فارسٍ: الْحَاءُ فِي الحِبْجِر زَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فيه الْبَاءُ وَالْجِيمُ وَالرَّاءُ, وَكُلُّ عظيمٍ بَجْرٌ وَبُجْرٌ "[٤٨], والقولُ يُفسّر نفسه, فالبجر كما يقول ابن فارسٍ يَدُلّ على العِظَم, وقال ابن فارسٍ في دلالة الحبجر هو الوتر الغليظ[٤٩], وهو ما يوافق دلالة أصل تركيب (بجر) التي نقلها

الصَّغانيّ عنه إذ قال: "والتَّركيب يَدُلّ على تَعَقُّدُ الشَّيْءِ وَتَجَمُّعُهُ"[٥٠], فلا بدَّ للوتر الغليظ من تجَمّعِ أليافه وتعقُّدها.

سادسا: زيادة الدال:[٥١]

وكذلك الدال ليست من أحرف الزِّيادة عند الجمهور, ونقل الصَّغانيّ زيادة الدال عند ابن فارسٍ في بعض الألفاظ معتمدا على الاشتقاق الدلالي في الاستدلال على زيادتها من ذلك ما جاء في (دربخ), قال الصَّغانيّ: " وقال ابن دريد: دَرْبَخَ أحسَبُها كلمةً سِريانيَّة[٥٢], قال: وهو التَّذلُّل والإصغاءُ إلى الإمر. وقال ابن فارسٍ في المقاييس: دَرْبَخَ, الدَّال فيهِ زائدةٌ وهو من ربخَ, يُقال: مشى حتَّى ترَبَّخَ, أي: استرخى"[٥٣], ولعلَّ ابن فارسٍ حملَ التَّذلل على تركيب (ربخ) لما فيه من دلالة الاسترخاء, إذ قال ابن فارسٍ: "الرَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْخَاءُ أُصَيْلٌ يَدُلّ عَلَى فَتْرَةٍ وَاسْتِرْخَاءٍ"[٥٤], ودلالة التَّذلّل في (دربخ) تُقارب دلالة الاسترخاء في (ربخ) فكلاهما يُفضي إلى الخفض ولو مجازا كحال المتذللِ. من ذلك قوله تعالى﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ٢٤ ﴾[٥٥]. فاستُعمِل لفظ الخفض لمناسبته دلالة التّذلل كما يستعمل لِين الجانب[٥٦]. فاللين والخفض والاسترخاء كلَّها تناسب التّذلل ولو مجازا.

ومن مواضع زيادة الدَّال قال الصَّغانيّ: "الضَّفندد: الضخم الأحمق وهو ملحق بالخماسيّ بتكرير آخره... وقال ابن فارسٍ: الضَّفندد: الدَّال فيه زائدةٌ, قال وهو من الضَّفن"[٥٧], وقد ذكر الصَّغانيّ ذلك ضمن تركيب (ضفد) باعتبار أنَّ النُّون هي الحرف الزَّائد, وهذا ما ذهب إليه أغلب اللغويين الذين قالوا بزيادة النُّون؛ لأنَّها ثالثةٌ ساكنة[٥٨], وهي أحد أحرف الزِّيادة, فجعلوا (ضفندد) على فعنللٍ من الضفد[٥٩]. أمَّا عند ابن فارسٍ فهي على (فعلدد).

وليس ثمَّةَ علاقةٌ اشتقاقية واضحةٌ بين الضَّفندد والضَّفن كما جرت العادة في ربط المزيد بأصله الثُّلاثيّ, اذا اعتبرنا قول ابن فارسٍ بزيادة الدَّال, قال ابن فارسٍ في تركيب (ضفن): "الضَّادُ وَالْفَاءُ وَالنُّون أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلّ عَلَى رَمْيِ الشَّيْءِ بِخَفَاءٍ. وَالْأَصْلُ فِيهِ ضَفَنْتُ بِالرَّجُلِ الْأَرْضَ، إِذَا رَمَيْتَهُ وَضَرَبْتَ الْأَرْضَ بِهِ. وَمِنْهُ ضَفَنَ الْبَعِيرُ بِرِجْلِهِ: خَبَطَ بِهَا. وَضَفَنَ بِغَائِطِهِ: رَمَى بِهِ. وَضَفَنَ الْحِمْلَ عَلَى نَاقَتِهِ: حَمَلَهُ عَلَيْهَا. وَضَفَنَهُ بِرِجْلِهِ: ضَرَبَهُ. وَالْقِيَاسُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَاحِدٌ"[٦٠].

وعلى الرَّغم من أنَّ تركيب ضفن عند غير ابن فارسٍ فيه دلالة الضَّخامة والبدانة والسَّمنة مع الحُمْق, فالضِّفَنُّ: الأحمق الذي تجتمع فيه عِظم الخَلْق[٦١], ولكن إذا ألزمنا ابن فارسٍ بمقاييسه لا نجدُ نقطة التقاء دلاليّ بين اللفظ الثُّلاثيّ والمزيد؛ لأنَّه لم يورد في مقاييسه ولا في ما حُمِل عليها دلالة الضَّخامة والحُمْق, وعلى العكس من ذلك إذا ذهبنا مذهب من قال بزيادة النُّون فالضفد واضح القياس, فعلى الرَّغم من إهمال الخليل والجوهريّ وابن فارسٍ للتركيب (ضفد) إلَّا أنَّ الأزهَريّ قال: "المُضْفَئِدُّ من النَّاس وَالْإِبِل: المُنْزَوِي الْجلد، البَطِينُ البادِن. وَقَالَ الأصمعيُّ: اضْفَأَدَّ الرَّجلُ يَضْفَئِدُّ اضْفِئْدادًا: إِذا انتفَخَ من الْغَضَب"[٦٢], ومثله ما قاله الصَّاحب بن عبَّاد[٦٣], وهذا أقرب إلى القياس؛ لأنَّ البطين البادن والمنتفخ يرادف الضخامة التي هي دلالة الضَّفندد, ولأنَّ النُّون مُطَّردةُ الزِّيادة خلاف الدَّال.

ونقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ زيادة الدَّال في الدِّخرص فقال: "قال ابن فارسٍ: إِنَّهُ لَدِخْرِصٌ، أَيْ: عَالِمٌ. ودَخْرَصَ فُلَانٌ الْأَمْرَ: إِذَا بَيَّنَهُ. قال وَالْوَجْهُ أَنْ تكُونَ الدَّالُ زَائِدَةً، وَهُوَ مَنْ خَرَصَ الشَّيْءَ: إِذَا قَدَّرَهُ بِفِطْنَتِهِ وَذَكَائِهِ"[٦٤], وحكم ابن فارسٍ بزيادة الدَّال لما في تركيب (خرص) من دلالة (حَزْرِ الشَّيءِ), فقد نقل الصَّغانيّ دلالة تركيب (خرص) نقلا عن ابن فارسٍ فقال: "والتَّركيب يَدُلّ على حَزْرُ الشَّيْءِ, وعلى الحَلْقَةِ, وعلى صِفةِ

الجائعِ المَقْرُور"[٦٥], وحَزْرُ الشَّيءِ يقتضي الفِطنة والعلم والذَّكاء؛ لذا ذهب ابن فارسٍ إلى أنَّ الدَّخرص من الخرص, فاعتمد الاشتقاق الدلالي فحسب دون بقية أدلة الزِّيادة إذ ليس في اللفظ أيَّ حرف من أحرف الزِّيادة. أمَّا عامَّة اللغويين فاللفظ عندهم مُطَّردٌ البناء على (فعْلل), بتكرار لام الكلمة؛ لأنَّه من أبنية الرباعي المجرَّد, ولو قالوا بزيادته لاختلف بناؤه[٦٦].

سابعا: زيادة الرَّاء :[٦٧]

والرَّاء حرفٌ لا يُزاد عند جمهور اللغويين قال ابن جنيّ: " الرَّاء حرف مجهور مكرر، يكون أصلا، لا بدلا ولا زائدا"[٦٨], فنفى عنه إمكانية زيادته وعلى هذا عامَّة أهل اللُّغة, ونقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ زيادتها في مواضع منها: "الشِّمْراخ: رأسُ الجبَّل. قال ابن فارسٍ: الرَّاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ شَمَخَ، إِذَا عَلَا"[٦٩], والتَّركيب الرُّباعيّ واضح العلاقة مع دلالة الثُّلاثيّ المجرد (شمخ) الذي نقل دلالته الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ فقال: "والتَّركيب يَدُلّ عَلَى تَعَظُّمٍ وَارْتِفَاعٍ"[٧٠], وكذلك رأسُ الجبلِ مرتفعٌ, وبذلك تكون الرَّاء زائدةٌ باعتبار توافق الدلالة في اللفظين ولا وجه لزيادها قياسا إلَّا عند من يذهب إلى إمكانية زيادة الحروف غير العشرة ومنهم كراع النمل (ت٣١٠هـ) إذ قال بزيادة الرَّاء في غير موضعٍ فقال: "وتزاد الراء، فيقال: كَشَمْتُ أنفه وكَشْمَرْتُهُ: أي كسرته، وقَعَسْتُهُ وقَعْسَرْتُهُ..."[٧١], وعلَّل زيادتها لقرب محرجها من اللام, ولمَّا كانت اللام من الزوائد زيدت الرَّاء كما تُزاد الزاي في (مِروزي) نسبة إلى مرو؛ لقربها من السّين التي تُزاد[٧٢].

ومن ذلك ما نقله الصَّغانيّ في تركيب (قمطر) إذ قال: "يومٌ قَمطَريرٌ وَقُماطِرٌ, أي: شَديدٌ...وقال ابن فارسٍ: القَمطَرير مِمَّا زيدت فيه الرَّاء وَكُرِّرَتْ تَأْكِيدًا لِلْمَعْنَى، وَالْأَصْلُ

قَمَطَ, وأصلُه الجمع"[٧٣], وعلى الرَّغم من أنَّ دلالة التَّركيب لا تُشير بشَكلٍ مباشر إلى الشِّدَّة إلَّا أنَّنا قد نحمل الشّدة على أصل التَّركيب, فدلالة أصل التَّركيب كما نقلها الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ هي: الجَمْعِ وَالتَجَمُّعِ[٧٤], ومنه قِماط الصَّبيّ الذي تُشَدُّ أَعْصَابِ الصَّبِيِّ به. وَمِنْهُ قَمْطُ الْأَسِيرِ، إِذَا جُمِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِحَبْلٍ[٧٥], وفي كلِّ ذلك ما يوجبُ الشّدة. ويذكر المُعجَميون القمطرير في التَّركيب الرُّباعيّ (قِمَطْر) فهو أحد أبنية الرُّباعيّ (قِمَطْر) وزيد للإلحاق بعلطميس وعندليب, فصار على (فَعْلَلِيل), أمَّا بحسب نظرية ابن فارسٍ فهو على وزن (فَعْلَرير) بزيادة الرَّاء وتكرارها .

ونقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ زيادة الرَّاء في (قرفص) فقال: "والقَرْفَصَةُ: شَدُّ اليَدينِ تَحتَ الرّجلينِ... وقال ابن فارسٍ: هَذَا مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ الرَّاءُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْقَفْصِ"[٧٦], أمَّا دلالة تركيب (قفص) فقد نقلها الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ فقال: " والتَّركيب يَدُلّ عَلَى جُمَعٍ وَاجْتِمَاعٍ"[٧٧], ودلالة المزيد تتوافق مع دلالة المجرَّد وهذا ما يوضّحُ رأيَ ابن فارسٍ فشدَّ اليدين تحت الرّجلين يوجبُ اجتماعهما وهو ما يُحقّق دلالة تركيب (قفص).

ثامنا: زيادة السّين:

خالف ابن فارسٍ عامَّة اللغويين بزيادة السين في غير ما اتّفقوا عليه, فالسين تُزاد في صيغة استفعَلَ واشتقاقاتها[٧٨], لكنَّ ابن فارسٍ قال بزيادتها في غير موضع, ونقل الصَّغانيّ عنه ذلك إذ قال الصَّغانيّ: "الضَّغَابِيسِ: صِغَارُ الْقِثَّاءِ: الواحِدُ ضُغْبوسٌ... وقال ابن فارسٍ: السِّينُ فيها زائدةٌ. قال: "الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلَّذِي يَأْكُلُهَا كَثِيرًا ضَغِبٌ"[٧٩], وعلى غير عادته استدلّ ابن فارسٍ هنا على زيادة السّين بإحدى طرائق الاستدلال على الزِّيادة[٨٠], وهي سقوط الحرف من فرع الكلمة, وهذا ينطبق على العُنْظُوانُ: نباتٌ إذا استكثر منه البعيرُ وَجِعَ بطنُه, فهو عظٍ فأُسقِطت النُّون الزَّائدة

بتغيير الصيغة الصرفيّة, وينطبق على (السنبل) فيقال: أسبَلَ الزَّرْع، وعلى الحنظل فيقال: بعيرٌ حَظِل إذا كان يأكُلُ الحَنْظَل(٨١).

ولكنّ الصَّغانيّ أوردَ في هذا السّياق قولا للزمخشري ينفي ما قاله بن فارسٍ من أنَّ صيغة (ضَغِب) دليلٌ على أنَّ (ضغبس) من الأصل الثُّلاثيّ (ضغب), أي: أنَّها ليست صفة مشتقة على فَعِل من الأصل (ضغبس), واستدلَّ على ذلك بقوله: "وَقيل لعجوز: مَا طَعَامك فَقَالَت: الْحَار والقار وَمَا حشت بِهِ النَّار وَإِن ذُكرت الضغابيس فَإِنِّي ضَغِبة, أَي: مشتهية لَهَا وَلَيْسَ هَذَا بمشتق مِنْهُ لِأَن السِّين فِيهِ غير مزيدة وَإِنَّمَا هُوَ مِنْهُ كسبط من سبطر ودمث من دمثر وَلَا فصل بَين حرف لَا يُزَاد أصلا وَبَين حرف وَقع فِي مَوضِع غير الزِّيادة وَإِن عُدَّ فِي جملَة الزَّوَائِد..."(٨٢), أي: أنَّ السين وإن كان من حروف الزِّيادة ولكنه لم يأتِ في موضع زيادة, فلا تُزاد السّين في غير استفعل واشتقاقاتها(٨٣) فلا تُزادُ في آخر الكلمات, أمَّا النُّون فتُطرحُ إذا وقعت ثانيةً, فترَك الزَّمخشريّ أَولى أدلَّة الزّيادة وهو الاشتقاق كما اتَّفق الصّرفيّون, قال النَّاظم:

والاشتقاق حَيْثُمَا تحققا ... مقدَّمٌ على الْجَمِيع مُطلقًا(٨٤)

وهذا ما فَعَله ابن فارسٍ في تقديم دليل الاشتقاق, ثُمَّ إنَّ ما ذُكِر لا يعني تخطئةَ ما قاله ابن فارسٍ؛ لأنَّ ابن فارسٍ له نظريته التي تقول بأنَّ كلَّ ما ليس ثلاثيّاً يعود بأصله إلى الثُّلاثيّ بصرف النظر عن الحرف الزَّائد وموضع زيادته, ومن الإنصاف لو أردنا أن ننظر في صحَّة زيادة السين في (ضغبس) فيجب أن نأتيَ بعلَّةٍ منطقيةٍ وليست ممَّا قاله مخالفوه في المذهب اللغوي الذين يرون أنَّ إرجاع الرُّباعيّ من الأصول إلى الثُّلاثيّ طرفة لا تستحقّ الالتفات لها, كما قال ابن جنيّ (ت٣٩٢هـ) في تعليق على ما قاله ثعلب (ت٢٩١هـ): "ومن طريف ما يحكى من أمر الباء أن أحمد بن يحيى قال في قول العجاج(٨٥):

يمد زأرا وهديرا زغدبا

إنَّ الباء فيه زائدة، وذلك أنَّه لما رآهم يقولون هدير زغد، وزغدب، واعتقد زيادة الباء في زغدب، وهذا تعجرف منه، وسوء اعتقاد، ويُلزم من هذا أن تكون الرَّاء في سبطر ودمثر زائدة، لقولهم: سبط ودمث، وسبيل ما كانت هذه حاله ألَّا يُحفل به، ولا يُتشاغل بإفساده"(٨٦).

وليس هذا بغريب فهذا مذهب يخالف ما يقوله ابن فارسٍ, فلو طبَّقنا نظرية ابن فارسٍ على لفظ (سبطر) مثلا, نستطيع أن نُرجعها إلى (سبط), لما في (سبطر) من دلالة الامتداد والتَّوسُّع(٨٧), وهو ما يوافق دلالة (سبط) التي تدل كذلك على الامتداد وقال ابن فارسٍ: " السِّينُ وَالْبَاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ يَدُلّ عَلَى امْتِدَادِ شَيْءٍ، وَكَأَنَّهُ مُقَارِبٌ لِبَابِ الْبَاءِ وَالسِّينِ وَالطَّاءِ، يُقَالُ شَعْرٌ سَبْطٌ وَسَبَطٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ جَعْدًا..."(٨٨).

وهل خفيَ على البصريين تقارب دلالة غير الثُّلاثيّ مع دلالة الثُّلاثيّ, بل هل يفوت عالما مثل ابن جنيّ وغيره تقارب السَّبط والسَّبطر وهو الذي استشهد باللفظين في إثبات ما قاله من تصاقب الألفاظ لتصاقب المعنى إذ قال: "هذا غور من العربيَّة لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به. وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلًا مسهوًّا عنه، وهو على أضرب:

منها اقتراب الأصلين الثُّلاثيّين؛ كضياط وضَيْطار، ولُوقةٍ وأَلوقةٍ، ورخْو ورِخْوَدٍّ، ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج. وقد مضى ذكر ذلك. ومنها اقتراب الأصلين ثلاثيًّا أحدهما ورباعيًّا صاحبه، أو رباعيًّا أحدهما وخماسيًّا صاحبه؛ كدمث ودمثر، وسبط وسبطر..."(٨٩).

ومثل ذلك ما نقله الزَّجاجي (ت٣٣٧هـ) في مجالسه عن أبي عثمان المازني(ت٢٤٧هـ): "ألا ترى أنَّك تقول سبطر في معنى السبط ولفظه، وليس هو إيّاه بعينه ولا مبنيًّا عليه، وإنَّما هو بمنزلة اسم وافق اسما في معناه، وقاربه في لفظه"(٩٠).

ففي حين أنَّهم يذكرون الاشتقاق الدلالي بين اللفظين ولكنهم أنكروا الزِّيادة لأنّ الحرف الزَّائد عن اللفظ الثُّلاثيّ الراء والجيم والباء وغيرها ليس من الأحرف التي اتّفقوا على زيادتها.

واذا أردنا أن ننقد ما ذهب إليه ابن فارسٍ في هذا التَّركيب بإنصاف فعلينا العودة إلى مقاييسه إذ قال في تركيب (ضغب): "الضَّادُ وَالْغَيْنُ وَالْبَاءُ لَيْسَ بِأَصْلٍ، بَلْ هُوَ بَعْضُ الْأَصْوَاتِ..."[٩١], فلو كان للتركيب دلالة عند ابن فارسٍ لذكر أصلها وقياسها ولكنه قال بأنَّها ليست بأصل؛ لأنَّها حكاية صوت ونحن نعلم أنَّ ابن فارسٍ لا يعُدُّ الأصوات أصولا يمكن أن يقاس عليها[٩٢].

تاسعا: زيادة الشّين:

قال الصَّغانيّ: "قال ابن فارسٍ: طَرْفَشَتْ عَيْنُهُ: أَظْلَمَتْ, وَالشِّينُ زَائِدَةٌ، وَأَصْلُهُ: طُرِفَتْ: إذا أَصَابَهَا طَرَفُ شَيْءٍ فَاغْرَوْرَقَتْ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تُظْلِمُ"[٩٣], واعتمد ابن فارسٍ هاهنا على فرع من فروع الثُّلاثيّ (طرف) للربط بين المعنيين, فإذا أصاب العين طَرفُ شيءٍ يُقال (طُرِفت) و(طُرفِشت), أي: أنَّها اغرورقت وأُظلِمَت, قال ابن فارسٍ في تركيب (طرف): "طُرِفَتِ الْعَيْنُ، إِذَا أَصَابَهَا طَرَفُ شَيْءٍ فَاغْرَوْرَقَتْ. وَإِذَا كَانَ كَذَا لَمْ تَكَدْ تُبْصِرُ"[٩٤], فبذلك تقاربت دلالة (طرفش) مع أحد فروع تركيب (طرف), وبذلك تكون الشّينُ زائدةً.

المطلب الثاني

(من الضاد إلى الواو)

أولا: زيادة الضَّاد:

قال الصَّغانيّ: "العَفْضَجُ والعِفْضاجُ والعُفاضِجُ: الضَّخمُ السَّمينُ. وقال ابن فارسٍ: الْعِفْضَاجُ مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ الضَّادُ، وَهُوَ مِنَ الْعَيْنِ وَالْفَاءِ وَالْجِيمِ، كَأَنَّهُ مُمْتَلِئُ الْأَعْفَاجِ،

وَهِيَ الْأَمْعَاءُ"[٩٥], وحملَ ابن فارسٍ (الْعِفْضَاجُ) على التَّركيب الثُّلاثيّ (عفج) لِما فيه من دلالة الأمعاء, فكأنَّ السَّمينَ مُمْتَلِئُ العِفْجُ فَسُمّيَ عِفْضَاجًا بزيادة الضَّاد.

ثانيا: زيادة العين:[٩٦]

قال الصَّغانيّ: "العين زيدت في الْعَجْرَدِ, وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ جَرَّدَ وَتَجَرَّدَ مِنْ ثِيَابِهِ"[٩٧], ولم ينقل الصَّغانيّ قول ابن فارسٍ في سياقه المناسب, فالْعَجْرَدِ الذي قال ابن فارسٍ بزيادةِ عينه هو الذي يحمل دلالة (العُرْيان), ويجب نقل تلك الدلالة ليفهم مُراد ابن فارسٍ من الزِّيادة, فالعُرْيُ يتناسب مع تركيب (جرد) الذي نقل الصَّغانيّ دلالة أصل تركيبه عن ابن فارسٍ فقال:" والتَّركيب يَدُلّ على بُدُوِّ ظَاهِرِ الشَّيْءِ حَيْثُ لَا يَسْتُرُهُ سَاتِرٌ ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّا يُشَارِكُهُ فِي مَعْنَاهُ [٩٨].

وفي السّياق ذاته ذكر ابن فارسٍ (الْعَنْجَرِدُ), وهو كذلك من (جرد), قال الصَّغانيّ: "وقال ابن فارسٍ: العينُ في العَنْجَرَد زائدةٌ, وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَجَرُّدِهَا لِلْخُصُومَةِ, وَقِلَّةِ حَيَائِهَا"[٩٩], ولعلَّ ابن فارسٍ فاته ذكر زيادة النُّون أيضًا, ولم يُشِر الصَّغانيّ إلى زيادة النُّون, فهو كعادته لا يُضِيفُ شيئا لما ينقله عن ابن فارسٍ ويكتفي بالنقل عن ابن فارسٍ, فيلتزم النصَّ دون تغيير ولا تعليق, خلافاً لما يقوم به الشَّارحون والمُحققون والمُحشّون.

ومن مواضع زيادة العين التي نقلها الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ ما جاء في تركيب (عصفر) إذ قال: "العُصْفُورُ طائرٌ... وقال ابن فارسٍ: الْعَيْنُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الصَّفِيرِ الَّذِي يَصْفِرُهُ فِي صَوْتِهِ, وَمَا كَانَ بَعْدَ هَذَا فَكُلُّهُ اسْتِعَارَةٌ وَتَشْبِيهٌ"[١٠٠], وعلاقة العُصْفُورُ بالتَّركيب الثُّلاثيّ (صفر) واضحة, أمَّا الواو فهي مُطَّردة في الملحق بالرُّباعيّ

على وزن (فُعْلُول), كزُنْبُور وهُذْلُول, فالواو وحدها زائدة عند أغلب اللغويين الذين لا يتبنّون نظرية ابن فارسٍ[١٠١], لذا لا نجد ابن فارسٍ يتطرَّق لها؛ لأنَّها من المتَّفق عليها كما أشرت في توطئة المبحث.

أمَّا في لفظة (عِجْلَز) فقد استثمر ابن فارسٍ ما قاله الخليل ليُعَزّز من نظريته في الزِّيادة وردّ الرُّباعيّ لأصله الثُّلاثيّ الذي اشتُقَّ منه, فأشار إلى قول الخليل في أنَّ (العجلز) من (جلز) ونقل الصَّغانيّ قولي الخليل وابن فارسٍ فقال: "عجلز: ابن فارسٍ: الْعِجْلِزَةُ: الفرسُ الشَّديدة... وقال الليثُ: قال بعضُهم: اشتقاقُ هذا النَّعتِ مِن جَلْزِ الخَلْق, وهو غيرُ جائزٍ في القياسِ... وقال ابن فارسٍ: قد نصَّ الْخَلِيلُ فِي ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ: "اشْتِقَاق هَذَا النَّعْتِ مِنْ جَلْزِ الْخَلْقِ, وَهُوَ يُصَحِّحُ مَا نَذْكُرُهُ فِي هَذَا وَشِبْهِهِ فَقَدْ أَعْلَمْتُكَ أَنَّ الْعَيْنَ فِيهِ زَائِدَةٌ"[١٠٢].

وبالرّجوع إلى نص الخليل كاملًا نستطيع أن نقفَ على ما يدعم نظرية ابن فارسٍ, فعلى الرَّغم من أنَّه قال: "ويقال: أُخِذ هذا النَّعْتَ من جَلْز الخَلْق، وهو غير جائز في القياس ولكنهما اسمان اتفقت حُروفُهما. ونحو ذلك قد يجيء وهو متباين في أصل البناء"[١٠٣], أي: أنَّ الخليل قد أقرَّ أنَّ بعضهم قال بأنَّ (عجلز) من (جلز), وهذا يَدُلّ على أنَّ هذه الفكرة لم تكن وليدةَ ابن فارسٍ أو ثعلب الذي أُخذ عليه أنَّه ردَّ (زغدب) إلى (زغد)[١٠٤], ولكنَّها مزامنة للخليل, فعلى الرَّغم من أنَّ الخليل قال (وهذا مخالف للقياس) الَّا أنَّ القياس متباين بين البصريين والكوفيين.

فالبصريون الذين جعلوا النُّون زائدةً في (رعشن)؛ لأنَّها من الرعش وفي (علجن)؛ لأنَّها من العلج اعتمدوا الدَّليلَ العقليّ في تقارب دلالتي اللفظين, فقال سيبويه: "وقد تبين زيادة النُّون في رعشن؛ لأنَّه من الارتعاش وفي علجن، لأنَّه من العلج وفي عرضنة وخلفنة لأنَّه من الاعتراض والاختلاف"[١٠٥]

وكذلك الخليل, الذي نفى صحَّة اشتاق العجلز من الجلز وجعلهما متباينين في أصل البناء, مع أنَّهما متفقين في الحروف وفي الدلالة في حين إنَّه لمَّا تطابقت دلالة (زغد) مع (زغدب) قال:" أصله الزّغد، فربما زادوا الباء"[١٠٦], إذا, فلسان حال ابن فارسٍ يقول ما لباء الخليل تجرُّ وبائي لا تَجُرّ, فكلاهما اعتمدا تقارب الدلالات للحكم بزيادة ما زاد عن ثلاثة أصول, علماً أنَّ تركيب (جلز) وإن أهمل ابن فارسٍ تركيبه لكنه ذكره في (مُجمَل اللُّغة) بما يَدُلّ على الطَّيّ وربما الغلظة[١٠٧].

إذا, فقول الخليل في العجلزِ والزّغدب يعضّد الفكر القائل بأنَّ الرُّباعيّ والخماسيّ من الأصول يعودُ بأصله إلى الثُّلاثيّ المجرَّد, وهذا ما تبنَّاه ابن فارسٍ حتى جعله نظريةً متكاملة بمحاولته تطبيق ذلك على الكثير من الأصول غير الثُّلاثيّة.

ثالثا: زيادة القاف:

نقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ دون أن يُصرّحَ باسمه علَّة تسمية الْقُطْرُبُ وزيادة القاف فيه, فقال بلفظِ ابن فارسٍ مع تصرّفٍ يسير: "والْقُطْرُبُ مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ الْقَافُ، وَالْأَصْلُ الطَّرَبُ, وهو الخِفَّةُ فَسُمِّيَ قُطْرُبًا لِخِفَّتِهِ فِي سَعْيِهِ"[١٠٨], فرأى ابن فارسٍ أنَّ القاف زائد لتوافق دلالة الْقُطْرُبُ مع الأصل الثُّلاثيّ (طرب) الذي قال في دلالته: "الطَّاءُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أُصَيْلٌ صَحِيحٌ. يَقُولُونَ: إِنَّ الطَّرَبَ خِفَّةٌ تُصِيبُ الرَّجُلَ مِنْ شِدَّةِ سُرُورٍ أَوْ غَيْرِهِ"[١٠٩], فاللفظان يَدُلّان على الخِفَّة لذا فالْقُطْرُبُ يُطلَق على كلّ ما فيه خفة وسرعة كاللّص وصغير الكلب والذّئب والسَّفيه وذَكر الغيلان وأحد الطُيور, والقَطْرَبَةُ: السُّرعة[١١٠].

رابعا: زيادة اللام:[١١١]

في تركيب (ثعلب) تتبيَّن طريقة ابن فارسٍ في التَّفريق بين المزيد والمنحوت, فقد نقل عنه الصَّغانيّ قوله في تركيب (ثعلب), وفيه نحتٌ وزيادة بحسب دلالة اللفظة, فقال بنحت الثَّعلب لمَّا حمل دلالة أصلين هما الثَّعب والعلب ومرَّة من العلب والثَّلب, وقد مرَّ الحديث عن ذلك في المبحث السَّابق, وحين دلَّ اللفظ الرُّباعيّ على معنًى واحدٍ ولم يشترك أصلان في تكوين دلالته, حكم ابن فارسٍ عليه بالزِّيادة, ونقل الصَّغانيّ ذلك من غير تصريح, فقال الصَّغانيّ بلفظ ابن فارسٍ: "والثَّعلب: مَخرَجُ ماءِ المَطَرِ من جَرِينِ التَّمرِ, وهو مَأْخُوذٌ مِنْ ثَعَبَ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ"[١١٢].

فالثَّعلب بهذه الدّلالة مَزيدٌ من الثَّعب؛ لأنَّه دلَّ على امتداد الماء وانبساطه ومنه اشتُقَّ المَثْعب, أي: المزراب, لأنَّ الماء ينثعب منه وكذلك مَثعَبُ الماء: الصُّنبور[١١٣], ودلالة تركيب (ثعب) التي نقلها الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ هي: "امْتِدَادِ الشَّيْءِ وَانْبِسَاطِهِ"[١١٤], فلمَّا كان الثَّعلب بمعنى مخرج الماء من جرين التَّمر واتَّفق اللفظ مع دلالة الأصل الثُّلاثيّ (ثعب) حكم ابن فارسٍ على اللَّام بالزِّيادة مع أنَّ اللغويين لم يقولوا بزيادتها إلَّا في كلمات محدودة كفَيشَلةٌ وهَيقَلٌ وطَيسَلٌ وزيَدُلٌ وعبدل وفي ذلك وهنالك وأولالك وبعضها على وجه الاحتمال[١١٥], أمَّا مِثال ثَعلب فلم يقُل أحدٌ أنَّ اللام تُزاد في الاسم ثالثةً إلَّا أبا حيّان وذكر الهمْلَع [١١٦], أمَّا ابن فارسٍ فاعتمد الاشتقاق الدلالي بين الثَّعْب والثّعلب ليثبت زيادة اللام.

ومثل ذلك ما نقله الصَّغانيّ في تركيب (حلقد) إذ قال: "وقال ابن فارسٍ: اللام في الحِلْقِد, للبخيل, زائدةٌ, وهو من أحقَدَ القومُ: إذا لم يُصيبوا من المعدنِ شيئًا, وكذلك للآثمِ, ثُمَّ قال: وفيه قياسٌ من الحِقْد"[١١٧] وبالرجوع إلى دلالة أصل تركيب (حقد) الذي نقله الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ نجد أنَّه يَدُلّ على أصلين هما: الضِّغْنُ، وأَلَّا يُوجَدُ مَا

يَطْلُبُ[١١٨], وبهذا يكونُ الحِلْقِد من الأصل الثَّاني, لأنَّ الطَّالبَ لا ينالُ مطلبه من البخيل.

أمَّا زيادة اللَّام في (الصِّلْخِد) فقد نقلها الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ في تركيبي (صخد) و(صلخد), فقال في تركيب (صخد): "وقال ابن فارسٍ: بَعِيرٌ صَلْخَدٌ: صُلْبٌ، وناقةٌ صَيْلَخُودةٌ: صُلبَةٌ, وَاللَّامُ فِيهِما زَائِدَةٌ, قال: وهما مَنْ الّصَخْدَ"[١١٩], ثُمَّ عاد وذكر ذلك في تركيب (صلخد) فقال: "وقال ابن فارسٍ اللَّام في الصِّلْخِد والصَّيْلَخود زائدةٌ, وهما من صَخَدَ, والصخرةُ الصَّيخود. فعلى هذا كلُّ ما في هذا التَّركيب اللام فيه عنده زائدةٌ"[١٢٠], فتركيب صلخد يواطئ الثُّلاثيّ المجرد (صخد) إذ قال الصَّغانيّ نقلا عن ابن فارسٍ: "والتَّركيب يَدُلّ عَلَى شَدَّةٍ فِي حَرٍّ وَغَيْرِهِ"[١٢١], فالّشدةُ في الصِّلْخِد بالكسر والصَلْخَدٌ بالفتح والصَّيْلَخود كلّها من الصَّخد الذي يَدُلّ على الشّدةِ أيضاً.

خامسا: زيادة الميم:[١٢٢]

قال الصَّغانيّ في تركيب (صمرد): "الصَّمرِد, بالكسر: النَّاقةُ الغزيرةُ اللَّبَن, والقليلةُ اللَّبنِ أيضا. وهو من الأضداد. وقال ابن دريد:[١٢٣] القليلةُ اللَّبن... وقال ابن فارسٍ: الْمِيمُ فِي صِمرِد, زَائِدَةٌ وَهُي مِنْ صَرَدَ"[١٢٤], ونقل الصَّغانيّ دلالات أصل تركيب (صرد), الَّتي يَدُلّ أحدها على القلَّة, فقال: "والتَّركيب يَدُلّ على الْبَرْدُ، وعلى الْخُلُوصُ، وعلى الْقِلَّةُ..."[١٢٥], فالصِّمرد بدلالة النَّاقة قليلة اللَّبن مزيدةُ الميمِ لتوافق دلالتي الصِّرد والصّمرد, وقد نقل الصَّغانيّ ذلك عن ابن فارسٍ على الرَّغم من أنَّ ذلك يُخالفُ ما ذهب إليه في مُعجَمه (التَّكملة والذَّيل والصّلة), إذ قال بأنَّ الصِّمرِدَ رُباعيٌّ على وزن (فِعْلِلٌ)[١٢٦], وهذا ما يُعارضُ فكرةُ الزِّيادة التي تبنَّاها ابن فارسٍ, ولكنَّ الصَّغانيّ نقل ذلك التزاماً منه بمنهجه المُتتبّعِ فكرَ ابن فارسٍ.

ومع أنَّ الميم من أحرف الزِّيادة ولكنَّها لا تُزاد إلَّا أن تكون أوَّلا واستثنوا من ذلك بعض الألفاظ مستدلين على زيادتها بالمعنى كما يفعل ابن فارسٍ, ومن هذه الألفاظ الدَّلامص والقمارص والهِرماس, قال ابو علي الفارسِيّ (ت٣٧٧هـ): "وزعمَ الخليلُ أنَّ مِيمَ دَلامِصٍ زائدةٌ, ويُسْتَدَلُّ على زيادتهَا بالمعنى وأنَّهُ منَ الدَّليصِ. وقالوا: دِرْعٌ دِلاصٌ أي سَابِغَةٌ للبَرَّاقَةِ, وامْرأةٌ دلِيصَةٌ مَلْسَاءُ بَرَّاقَةٌ، ويُقَوِّي ذلكَ أنَّهُمْ قد قالوا: لَبَنٌ قُمارِصٌ أي قارِصٌ, وقال الأصمعيُّ في قولِهِم في صفَةِ الأسدِ: هرماس، إنَّما هو من الهَرْسِ"[١٢٧], وهذا الاعتبار, يفتح الطَّريق للاستدلال على زيادة الميم في ألفاظ أخرى متى ما توافقت دلالة اللفظ المجرَّد والمزيد, كما في (سرمد) وردّها إلى السَّرد, قال الزَّبيدي (ت١٢٠٥): "وَنقل شيخُنا عَن الفخْر الرازيّ أَنَّ اشتقاقَ السَّرْمد من السَّرْد، وَهُوَ التَّوالي والتعاقُب. ولمَّا كَانَ الزمانُ إنما يَبْقَى بِتعاقُبِ أَجزائِه وَكَانَ ذلك مُسَمًى بالسَّرْد، أَدْخلوا عَلَيْهِ الميمَ الزَّائدة، ليُفِيدَ المُبالغَةَ"[١٢٨]. ومِمَّا تقدَّمَ يظهر أنَّ ابن فارسٍ وإن انفرد بزيادة الميم في (صمرد), إلَّا أنَّه سار في ذلك على منهج الخليل وغيره ممَّن جعلوا الميم تُزاد حَشواً باعتبار تطابق دلالتي الأصلين الثُّلاثيّ والمزيد.

ومِثْلُهُ ما نقله الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ في تركيب (عمرد), إذ قال : "العَمَرَّد: الشَّرِسُ الخُلُق القويّ... وقال ابن فارسٍ: الْعَمَرَّد مِنَ [الْعَرْدِ][١٢٩]، وَهُوَ الشَّدِيدُ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ"[١٣٠], فتوافقت دلالتا العرد والعمرَّد في الشّدةِ, فتركيب (عرد) كما نقله الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ يَدُلّ على أصلين إذ قال الصَّغانيّ: "والتَّركيب يَدُلّ عَلَى قُوَّةٍ وَاشْتِدَادٍ، وعَلَى مَيْلٍ وَحِيَادٍ"[١٣١], فبتوافق اللفظين الثُّلاثيّ والرُّباعيّ في دلالة (الشّدة) تكون الميم زائدةً على الأصل الثُّلاثيّ المجرَّد (عرد) .

ومثال ذلك ما نقله الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ في تركيب (غطمش) إذ قال: "الغَطَمَّشُ: الْكَلِيلُ الْبَصَرِ... وَالغَطَمَّشُ: الظَّلُومُ الجافي... وقال ابن فارسٍ: الْغَطَمَّشُ مِمَّا زِيدَتْ

فِيهِ الْمِيمُ، وَالْأَصْلُ الْغَطْشُ وَهُوَ الظُّلْمَةُ. وَالْجَائِرُ يَتَغَاطَشُ عَنِ الظُّلْم، أَيْ: يَتَعَامَى"[١٣٢], فهو بحسب قول ابن فارسٍ يكون على وزن (فعمَّل) وعلى وزن (فعلَّل) بحسب من ذهب إلى أنَّ الميم أصل, وقد جرى الحديث عن زيادة الميم حَشْوا وعدم جعله قياسا, ولكنَّ ابن فارسٍ قال بزيادة الميم لِما رآهُ من توافق بين دلالة أصل تركيب (غطش) و الْغَطَمَّشُ, فدلالة أصل تركيب (غطش) كما نقلها الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ هي: الظُّلْمَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا[١٣٣], فضَعْفُ البصرِ مما شابه دلالة الظُّلْمَةِ, وكذلك الظَّلُومُ الجائر كأنَّه يتعامى ويتجاهل النظر إلى الحقّ فَحُمِل على هذا القياس.

سادسا: زيادة النُّون:

ذكر الصَّغانيّ العنصر مرَّتين, الأولى ضمنَ تركيب (عصر), وذلك يعني أنَّه قَرَّ بزيادة النُّون, ثُمَّ عاد وجعل له عنوانا رباعيا؛ لأنَّ بعضهم ذكره في الرُّباعيّ: فقال: "قد كُتِبَ ما يُطلبُ في هذا التَّركيب في تركيب (ع ص ر), لزيادةِ النُّون فيه, وإن ذَكَرَهُ بعضهم في الرُّباعيّ"[١٣٤], أمَّا في التَّركيب الثُّلاثيّ فنقل عن ابن فارسٍ زيادة النُّون في التَّركيب إذ قال: "العُنْصُرُ والعُنْصَرُ, بضمّ الصّادِ وفتحِها: الأصلُ والحَسَب. وقال ابن فارسٍ: هَذَا مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ النُّون وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الْعَصَرُ، أي: الْمَلْجَأُ؛ لِأَنَّ كُلًّا يَئِلُ فِي الِانْتِسَابِ إلى أَصْلِهِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ"[١٣٥].

ولم يُخالف ابن فارسٍ اللغويين في ذلك إذ صادف أنَّ النُّون تطَّردُ في الزِّيادة ثانيةً, ويُحكم بزيادتها قياسا على ذلك, أمَّا اشتقاقا فلأنَّها من العصْرِ وهو أصلُ الشّيءِ كما قال ابن فارسٍ, وهذا يوافق ما قاله ابن جنيّ إذ قال: "وأما عُنْصَر: فيجوز عندي أن يكون من: عصرتُ الشيء؛ لأنَّ العُنْصُر هو أصل الشيء... فهذا من طريق الاشتقاق، والقياس أيضا يوجب زيادتها بغير اشتقاق"[١٣٦], فالنُّون زائدةٌ باعتبار

اشتقاقها من العصرِ وهذه طريقةُ ابن فارسٍ في إرجاع المزيد إلى أصله الثُّلاثيّ, أي: باعتماده على التوافق الدلالي بين الثُّلاثيّ والمزيد.

أمَّا باعتبار القياس فهو لكثرة زيادة النُّون ثانيةً, ولأنَّه لا يوجد بناء (فُعْلَل) عند البصريين[١٣٧], فاجتمع في (العنصر) دليلان كما هو الحال في عَنْسَلٌ, أي: النّاقة السَّريعة, فابن يعيش (ت٦٤٣هـ) رأى أنَّها باعتبار القياس تكون النُّون أصل؛ لأنّها على (فَعْلَل) وهو قياسٌ مُطَّرد مثل (جَعفَرٍ)، ولكن اللغويين قالوا بزيادة النُّون فيه باعتبار الاشتقاق من (عَسَلانِ الذِّئب)، أي: شدّةُ عَدْوه، فقالوا بزيادة النُّون لقوّة المعنى، أمَّا اشتقاقًا فلكثرة زيادة النُّون ثانيَّة[١٣٨], فالعنسل وإن كان قياسه مُطَّردا إلَّا أنَّ الاشتقاق غلب القياس هاهنا, وهو ما يعتمد ابن فارسٍ عليه في رد المزيد إلى الثُّلاثيّ.

وكذلك نقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ زيادة النُّون في تركيب (عنتر) إذ قال: "وقال ابن فارسٍ: العنترُ الشُّجَاعُ, وَهَذَا مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ النُّون، وَالْأَصْلُ الْعَتْرُ مِنْ عَتَرَ الرُّمْحُ, وَسُمِّي الشُّجَاعُ بِذَلِكَ لِسُرْعَتِهِ إلى اللِّقَاءِ وَكَثْرَةِ حَرَكَاتِهِ فِيهِ"[١٣٩], وعلى الرَّغم من أنَّ النُّون في العنتر ثانيةٌ إلَّا أنَّ اللغويين لم يقولوا بزيادتها, فلم يلتمسوا فيها اشتقاقا من أصل ثلاثي كما فعلوا في العنسل والعنصر, قال ابن السَّراج (ت٣١٦): "وكذلكَ نونُ عَنْترٍ لا تجعلها زائدةً فأَمَّا عَنْسَلٌ فالنُّون زائدةٌ لأَنهم يريدونَ: العَسُولَ وكذلكَ العَنْبَسُ لأَنهُ مِشتقٌّ مِن العَبُوسِ ونونُ عَفَرْنَى زائدةٌ مِنَ العِفْرِ ونونُ بُلَهْنِيةٍ من قولِكَ: عيشٌ أَبْلَهُ ونونُ فرِسِنٍ؛ لأَنَّها من فَرَسْتُ"[١٤٠], إذاً, فمن ذهب إلى أصالة النُّون افتقر إلى دليل يجعلها زائدة فعلَّقوا زيادتها بالتماس الاشتقاق كما اشتقُّوا العنسل من العسلان[١٤١], ولكنَّ ابن فارسٍ وجد للعنتر اشتقاقا من العتر, قال ابن فارسٍ: "عَتَرَ الرُّمْحُ فَهُوَ يَعْتِرُ عَتْرًا وَعَتَرَانًا، إِذَا اضْطَرَبَ وَتَرَأَّدَ فِي اهْتِزَازٍ"[١٤٢], والعتَّار: الرَّجل الشُّجاع[١٤٣], فالضَّابط في جعل النُّون زائدةً هو استنباط الاشتقاق, وهو ما فعله ابن فارسٍ.

وممَّا انفرد ابن فارسٍ بزيادة النُّون فيه ما نقله الصَّغانيّ عنه من زيادة نون الْكُنْدُرُ, أي: الرَّجُلُ الْغَلِيظُ وَالْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ, فقال: "وقال ابن فارسٍ: النُّون في الْكُنْدُرُ وَالْكُنَيْدِرُ وَالْكُنَادِرُ زائدةٌ"[١٤٤], وحمل ابن فارسٍ زيادة النُّون على اشتقاق اللفظ من الأصل الثُّلاثيّ فمن فروع أصل تركيب (كدر): "الْكَافُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ يَدُلّ عَلَى خِلَافِ الصَّفْوِ... وَيُسْتَعَارُ هَذَا فَيُقَالُ: كَدِرُ عَيْشِهِ ...وبَنَاتُ أَكْدَرَ: حُمُرُ وَحْشٍ نُسِبَتْ إلى فَحْلٍ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ اللَّوْنَ أَكْدَرُ "[١٤٥], فتطابق دلالة الكندر لحُمرِ الوحش جعل النُّون زائدةً ؛ لأنَّها من كُدرَةِ لونها, أمَّا الرَّجل الغليظ, فربَّما ذلك من الكدر خلاف الصَّفو, فكما استُعير كدر العيش لغلظة العيش استُعير للرجل الغليظ. وانفرد ابن فارسٍ في القول بزيادة النُّون لاعتماده على الاشتقاق, وهو بعيد يحتاج إلى إمعان نظر, كذلك قال ابن دريد بزيادة النُّون[١٤٦], في حين رجَّح ابن سيده زيادتها بعد إشارته للخلاف فيها فقال: " وَذهب سِيبَوَيْهِ إلى أَنَّ كندرًا رباعي، وَقد نرى (كدرًا) يسوغ غير ذَلِك"[١٤٧].

سابعا: زيادة الهاء:

لم تكن الهاء من الحروف المتَّفق على زيادتها؛ لعدم كثرتها في ما اطَّرد من الكلام, ومن قال بزيادتها ساق أمثلةً معدودةً, مثل هاء السَّكت في اخشه وهاء أمَّهة وهاء هبلع وهجرع وهِركولة[١٤٨], ولم يقل سيبويه بزيادتها وأجازها الخليل والأخفش[١٤٩], وقبلها ابن جنّيّ[١٥٠], وكلُّ هذا الأمثلة رُدَّت ممَّن قال بأصالتها أبدا, وكان ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) أشَدُّ من انتقد القول بزيادة الهاء فيها, فقال: " فترك مُدَّعو هذا القول الطريق المستقيم والحمل على النظائر، واخترعوا مثالا ليس له نظير في العربيَّة كلّها، وأتوا بمثال لم يذكره الخليل ولا سيبويه، ولا الموثوق بعلمهم من البصريين، وإنَّما هو شيء طرأ عن الكوفيين، وذكره ابن كيسان، إمَّا عن الفراء وأصحابه، أو عن ابن نجدة[١٥١] ، فإنه زعم أن الهاء في هجرع زائدة؛ لأنَّ الجرع مستعمل، والهاء في هبلع

زائدة؛ لأنَّ البلع مستعمل، وأنَّ الهاء في هركولة زائدة؛ لأنَّ الركل مستعمل، فصيَّر في الكلام أمثلة لا يعرفها الحذاق من النحويين، وهي هفعل وهفعولة وفعلهة، ولولا أن هذا شيء مسطَّر في الكتب، مدوَّن عندهم، لكان حكمه أن يُهزأ من قائله، ولا يُحكى ولا يحتجُّ عليه"(١٥٢).

وكلّ هذا الجدل الدَّائر في زيادة الهاء وغيرها من الحروف العشرة وغيرها يتلاشى لو كان اللغويون قد اتَّفقوا على اعتبار الاشتقاق الدلاليّ وحدهُ حجةً في إثبات الأصول, وما أحسنَ قول ابن جنّي في إثبات زيادة الهاء إذ قال: ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأسًا، ألا ترى أنَّ الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يقضي به ولا يلتفت إلى خلاف ولا وفاق، فإنَّ سبيلك إذا صحت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عدل عن القول بها، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدّلالة بضد مذهبه، ألا ترى أنَّهم قضوا بزيادة اللام في ذلك و(هنالك) و(عَبْدَلٍ) وإن لم تكثر نظائر هذا، فكذلك يقضي بزيادة الهاء في (هِجْرَعٍ) و(هِرْكَوْلة) و(أُمَّهات) لقيام الدلالة على ذلك. ولعمري إن كثرة النظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا، وقسه"(١٥٣).

فابن جنيّ اكتفى لإثبات زيادة الهاء باشتقاق الهلبع من البلع والهجرع من الجرع والهركولة من الرَّكل وإن لم تكثر زيادة الهاء, فحسبه الاشتقاق الدلالي حجَّةً في إطلاق حكمه, ولو أنَّه عمَّ ذلك على جميع الحروف لكان ذلك بعينه فِكرُ ابن فارسٍ ولُبُّ نظريته في الاشتقاق, فكان ابن جنّي على بُعد ضربة معولٍ من تقعيد القاعدة ولكنَّ ابن فارسٍ كان أكثر تحرّرا من الالتزام باطّراد النظير فمتى ما وجد اشتقاقا دلاليا بين المزيد والثُّلاثيّ ولو مِمَّا يُحمل تشبيها ومجازا لأرجعَ للمزيد إلى أصله وحكم على أحد حروفه بالزِّيادة.

وساق ابن فارسٍ ألفاظا زيدت فيها الهاء, ونقل عنه الصَّغانيّ ذلك في (علهج وهِزَبْر), فقال في (علهج): " اللَّيث: المُعَلْهَجُ: الأحمقُ اللَّئيمُ الهَذِر, وَأَنْشَدَ:[١٥٤]

فَكَيْفَ تُسَامِينِي وَأَنْتَ مُعَلْهَجٌ ... هُذَارِمَةٌ جَعْدُ الْأَنَامِلِ حَنْكَلُ[١٥٥]

وَهَذَا إِنْ كَانَ صَحِيحًا فَالْهَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ، لِمَا قُلْنَاهُ، إِنَّهُمْ يَزِيدُونَ فِي الْحُرُوفِ مِنَ الْكَلِمَةِ تَعْظِيمًا لِلشَّيْءِ أَوْ تَهْوِيلًا وَتَقْبِيحًا. وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْعِلْجِ"[١٥٦], وقد اعتمد ابن فارسٍ في ردّ العلهج إلى العلج على التوافق الدلالي بين اللفظين كما فعل اللغويون في الهبلع والهجرع ونحوهما, فالهاء زيدت تهويلا لصفة العلج وتقبيحا له, فإحدى دلالات التَّركيب هي الجفاء والغلظة إضافةً لمعالجة الشيء ومزاولته, قال ابن فارسٍ: "مِنْ ذَلِكَ الْعِلْجُ، وَهُوَ حِمَارُ الْوَحْشِ، وَبِهِ يُشَبَّهُ الرَّجُلُ الْأَعْجَمِيُّ... والْعُلَّجُ: الشَّدِيدُ مِنَ الرِّجَالِ قِتَالًا وَصِرَاعًا"[١٥٧], فحمار الوحش وكفَّار العجم فيهما غلظة فَسُمّيا علوجاً, قال الخليل: "العِلْجُ من مَعْلوجاء العجم، وجمعه: علوج. والعِلْجُ: حمار الوحش لاستعلاج خَلْقِه، أي: غِلَظه. والرَّجُلُ إذا خرج وجهه وغَلُظَ فهو عِلْج. وقيل: قد استعلج"[١٥٨], وبهذا يكون علج وعهلج بدلالةٍ واحدةٍ مع زيادة الهاء في العهلج للتهويل والتَّقبيح.

وفي تركيب (هزبر) نقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ زيادة الهاء فيه فقال: " وقال ابن فارسٍ: الهِزَبْرُ: مِمَّا زيدت فيه الهاء, وهو من الزُّبْرَة زُبْرَةِ الأسدِ"[١٥٩], وزبرةُ الأسدِ: مُجتمع وَبَرِه[١٦٠].

وقد تصرّف الصَّغانيّ في نصّ ابن فارسٍ, ففي المقاييس جاء من تركيب (برز)؛ لأنَّه مُبَارِزٌ, وما قاله الصَّغانيّ أقيس؛ لأنَّه لو جُعلَ من (برز) يقتضي ذلك أن يكون فيه قلبٌ مكانيّ ثُمَّ زيادةً, والاشتقاق من (زبر) أجلى؛ لأنَّ دلالة أصل تركيب (زبر) تدل على ما يُحملُ على ذلك, إذ قال الصَّغانيّ نقلا عن ابن فارسٍ: "والتَّركيب يَدُلّ عَلَى إِحْكَامِ الشَّيْءِ وَتَوْثِيقِهِ، وَالْآخَرُ يَدُلّ عَلَى كِتَابَةٍ وقِرَاءَةٍ"[١٦١], وذكر ابن فارسٍ زُبرة

الأسد ضمن هذا التَّركيب وحملها على دلالة أصل التَّركيب الأولى قال: "وَمِنَ الْبَابِ الزُّبْرَةُ: الصَّدْرُ. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ كَالْبِئْرِ الْمَزْبُورَةِ، أَيِ الْمَطْوِيَّةِ بِالْحِجَارَةِ. وَيُقَالُ إِنَّ الزُّبْرَةَ مِنَ الْأَسَدِ مُجْتَمَعُ وَبَرِهِ فِي مِرْفَقَيْهِ وَصَدْرِهِ"(١٦٢).

ثامنا: زيادة الواو.

نقل الصَّغانيّ عن ابن دريد زيادة الواو في (جحوش) ونقل علَّة الزِّيادة ومعناها عن ابن فارسٍ, فقال: " والجحوش مثال جَرْوَل: الصَّبِي قبل أَن يشْتَد, والْوَاو زَائِدَة. وقال ابن فارسٍ: وإنَّما زيدَ في بنائه لئلَّا يُسمَّى بالجحشِ, وإلَّا فالمعنى واحدٌ"(١٦٣).

وهذا من المواضع التي لم يُختلف في زيادتها وإن لم يذكرها الصرفيّون اللفظة كشاهد لزيادة الواو؛ لعدم شهرة استخدامها كجرول وجدول وجهور, فالواو تُزاد ثانيةً ككوثر وثالثة كجَرْوَل ورابعة نحو قَرْنُوة وخامسة نحو قَمَحْدُوة(١٦٤), أمَّا المُعجَميون فجعلوه ضمن التَّركيب الثُّلاثيّ إشارةً لزيادة اللفظة, والمعاجم التي رتبت الألفاظ بحسب الأبنية جعلته ضمن وزن (فَعْوَل)(١٦٥).

المبحث الثَّاني

المزيد بحرفين

المطلب الأوَّل

(زيادة الباء والنون, والتاء والنون, والزَّاء والنون)

نقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ ألفاظاً التي زيدت بحرفين وهي أقلّ مما زيد بحرف واحد وأغلبها ممَّا يكون النُّون أحدَ حرفيها الزَّائدين, فأغلب ما قال ابن فارسٍ بزيادة حرفين فيه كان النُّون أحد حرفيه وهي: (احرنجم والْخُبَعْثِنَةُ والْمُخْرَنْبِقُ والِادْرِنْفَاقُ واسْلَنْطَحَ والشَّرَنْبَثُ والصِّنَّبْرُ والطَّلَنْفَح والعَشَنْزَر والعَجَنْجَر والْعَنْتَرِيسُ والْعَرَنْدَدُ والْعَقَنْبَاةُ وعَنْقَفِيرٌ

وعَرَنْدَسٌ والْعَنْجَرِدُ والغَضَنْفَر والفَتكْرين والْقَصَنْصَعُ الْكَنْفَلِيلَةُ)[١٦٦], ومن الطبيعي أنَّ ما زاد على حرفين عند ابن فارسٍ كالذي زاد بحرف من حيث رجوعه في أصله إلى تركيبٍ ثلاثي, ولكنَّه زيد في معناه, فكلّ زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى, قال النَّاظم:

ثُمَّ الزِّيادة التِي فِي المَبْنَى ... دَلَّتْ عَلَى زِيَادَةٍ فِي المَعْنَى[١٦٧]

وقال الصَّبان (ت١٢٠٦هـ) في شرح مقدّمة الأشموني :"والتبيان كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لأنَّه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى"[١٦٨].

وقال ابن فارسٍ في اشتقاقات (غشم) الثُّلاثيّ: " وَالْغَشَمْشَمُ: الَّذِي لَا يَثْنِيهِ شَيْءٌ مِنْ شَجَاعَتِهِ. وَزِيدَ فِي حُرُوفِهِ لِلزِّيَادَةِ فِي الْمَعْنَى"[١٦٩], أي: إنَّ كلَّ ما زاد في المبنى زاد في المعنى لمعانٍ ذكرها ابن فارسٍ وذكر منها المبالغة والتشنيع والتقبيح والتعظيم والتهويل والتفخيم, وسيأتي تبيان ذلك في الأمثلة الآتية:

أولا: الباء والنُّون:

ذكر الصَّغانيّ دلالة الشرث في التَّركيب الثُّلاثيّ (شرث) فقال: "الشَّرَثُ بالتحريك: غِلَظُ ظَهر الكفِّ من برد الشّتاء وتشقُّقُهُ"[١٧٠], ثم عاد وذكر الدلالة نفسها في التَّركيب الرُّباعيّ (شربث) ومع أنَّ الدلالة واحدة, لكنَّه لم يُخالف عامَّة اللغويين في عدم زيادة الباء, وصرَّح اللغويون بزيادة النُّون في الشرنبث ولم يجعلوا الباء زائدةً فيها, فالكلمة عندهم ملحقة بالخماسي بزيادة النُّون فقط من الرُّباعيّ (شربث), قال ابن الحاجب: "النُّون كثرت بعد الألف آخرا، أو ثالثة ساكنة، نحو شرنبث وعرند"[١٧١], ونقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ زيادة الباء مع النُّون في (شرنبث) فقال: " وقال ابن فارسٍ: الشَّرَنْبَثُ الشَّرث, وَهُوَ غِلَظُ الْأَصَابِعِ وَالْكَفَّيْنِ، وَزِيدَتْ فِيهِ الزِّيَادَاتُ لِلتَّقْبِيحِ"[١٧٢], أي: على وزن

(فعنبل), وقد مرَّ الحديث في هذا المبحث عن عدم زيادة الباء عند عامَّة اللغويين, فالشرنبث عندهم على وزن (فعنلل) قال الحميري (ت٥٧٣هـ): "الشَّرَنْبَث بالثاء مُعجَمةً بثلاث: الغليظ الكفين والأصابع من الناس...والشَّرَنْبَثُ: الغليظ الجافي من كل شيء...والنُّون زائدة"(١٧٣)

ثانيا: التّاء والنُّون:

مرَّ الحديث عن زيادة التَّاء في العترسة في ما زاد بحرف واحد, وذكرنا أنَّ الصَّغانيّ نقل عن ابن فارسٍ زيادة التَّاء في العترسة وهي من عرس بالشّيء, أي: لازمه, ثُمَّ نقل عنه زيادة النُّون في اللفظ, فقال: " والعنتريس: النَّاقةُ الوثيقة... والنُّون زائدة"(١٧٤), وقال بزيادة النُّون فقط باعتبار أنَّه ذكر زيادة التَّاء في (عترس) فتصير الكلمة مزيدة بحرفين. والجدير بالذكر أنَّ العنتريس عند أغلب اللغويين على وزن (فنعليل) بزيادة النُّون فقط؛ لأنَّ النُّون تكثر زيادتها ثانيةً, وقاسوا عليها منجنيق وخنديس(١٧٥), , أمَّا التَّاء فلا تُزاد عندهم ثالثةً إلَّا للتأنيث نحو أخت وبنت(١٧٦), وبهذا اختلف ابن فارسٍ بزيادة التَّاء فقط معتمدا بما ذهب إليه على الاشتقاق الدلالي بين النَّاقة الوثيقة والتعريس بالشّيء, أي: ملازمته, والنَّاقة إذا وُثّقت لازمت مكانها.

ثالثا: الرّاء والنُّون:

نقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ زيادة الراء والنُّون في الْغَضَنْفَرُ, فقال: " وقال ابن فارسٍ: الْغَضَنْفَرُ مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ الرَّاءُ وَالنُّون، وَهُوَ مِنَ الْغَضَفِ؛ واللَّيْلَ الْأَغْضَفَ الَّذِي يُغَشِّي بِظَلَامِهِ"(١٧٧),وظاهر القول أنَّ ابن فارسٍ جعل الغضنفر مُشتقًّا من الغضف؛ لما فيه من دلالة الغشيان, فقوله : واللَّيْلَ الْأَغْضَفَ الَّذِي يُغَشِّي بِظَلَامِهِ, أي: أنَّ اللَّيث إنَّما سُمّيَ غضنفرا, لأنَّه يَغشى فريسته, وسبق أن قال في تعليل تسمية الأسد

بالدَّوكس أنَّه سُمّي بذلك لجرأته وغشيانه الأهوال[١٧٨], ولكن بالرجوع لتركيب (غضف) نجد أنّ الصَّغانيّ نقل عنه ثلاث دلالات لأصل تركيبه فقال: "والتَّركيب يَدُلّ عَلَى اسْتِرْخَاءٍ وَتَهَدُّمٍ وَتَغَشٍّ"[١٧٩], فيمكن أن يَكون الغضنفر من دلالة الاسترخاء وليس الغشيان؛ لأنَّ استرخاء جفني الأسد أو أذنيه يُسمَّى غَضَفاً والأسد المُسترخي الأذنين: أغضفَ[١٨٠], قال الشَّاعر:

تَحَامَاهَا فَوَارِسُ كُلِّ حَيٍّ ... مَخَافَةَ أَغْضَفٍ عَالِي الزَّئِيرِ[١٨١]

ونُقِلَ الأزهَريّ عن ابْن شُمَيْل أنَّ الغَضَفُ: استرخاءُ جفني الأسد العُليا على عينه[١٨٢], فيمكن أن يكون الغضنفر مُشتقًّا من الغضف لدلالة الاسترخاء. وما يؤكّد ذلك اطّراد صيغة (أَفْعَل- فَعْلاء) في الأدواء والعيوب كأصلع وأجرب وأخطل ونحوها[١٨٣], والغَضَف من العيوب, أمَّا اشتقاق ليل أغضف فلأنَّه جاء بمعنى أسود. أمَّا الاستدلال على زيادة الرّاء قياسا, فلا سبيل لزيادتها عند أغلب اللغويين؛ لأنَّها ليست من حروف الزِّيادة عندهم وبهذا تكون غضنفر ملحقةٌ بالخماسي بزيادة النُّون السّاكنة فقط وعلى وزن (فَعَنْلَل). فالنُّون تُزاد إذا وقعت ثالثة ساكنة نحو جحنفلٍ، وشرنبث، وحبنطي[١٨٤].

المطلب الثاني

(زيادة السّين والنون, والعين والنون, واللام والنون)

أولا: السّين والنُّون:

نقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ في تركيب (عردس) قوله بزيادة النُّون والدال في العرندس وهذا وهمٌ أو تصحيفٌ من النَّاسخ, فالزِّيادة هي النُّون والسّين؛ لأنَّه من العُرُدّ, وليس من العرس, فقال الصَّغانيّ: "وقال ابن فارسٍ: العَرَنْدَس: السَّيل الكثير[١٨٥], قال: والعَرَنْدَس: الشَدِيد, والنُّون [والدال[١٨٦]] زائدتان, وَأَصْلُهُ عُرُدٌّ، وَهُوَ الشَّدِيدُ"[١٨٧], فمن

توافق دلالة العرندس مع العَرَد تظهر علاقة الاشتقاق بينهما, فقال الصَّغانيّ في دلالة تركيب (عرد) نقلا عن ابن فارسٍ: "والتَّركيب يَدُلّ أَحَدُهُمَا عَلَى قُوَّةٍ وَاشْتِدَادٍ، وعَلَى مَيْلٍ وَحِيَادٍ..."[١٨٨], وهذا مذهب ابن فارسٍ في الاستدلال على الزِّيادة باعتماده على الاشتقاق دون القياس, فالرّاد لا تُزاد قياسا عند عامَّة اللغويين, أمَّا النُّون فتُزاد ثالثةً بالإجماع وقد مرَّ الحديث عنها.

ثانيا: العين والنون:

نقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ في تركيب (عشزر) زيادة حرفي العين والنُّون فقال: " الْعَشَنْزَرُ: نعتٌ يرجع في كلّ شيءٍ إلى الشِّدَّةِ ... وقال ابن فارسٍ: الْعَشَنْزَرُة مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ الْعَيْنُ وَالنُّون، وَأَصْلُهُ مِنَ الشَّزْرِ"[١٨٩], وبالرجوع لدلالة أصل تركيب شزر لا نجد اشتقاقا دلاليا بين اللفظين, فالشزر كما نقله الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ يَدُلّ عَلَى انْفِتَالٍ فِي الشَّيْءِ عَنِ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ[١٩٠], والانفتال: اللّيُّ, ومنه الحبل المشزور ممّا يلي اليّسار، وهو أشدُّ لفتله والنظرة الشَّزر: إذا كانت من طرف العين[١٩١], ويظهر من هذا انَّ ابن فارسٍ حمل (العشنزر) على إحدى اشتقاقات دلالة تركيب (شزر) إذ ليس في الدلالة الأصلية ما يَدُلّ على الشّدَّة بشكلٍ مُباشر ولكن لما في الحبل المشزور والطَّعنة الشَّزر, قال المتنبي:

والطَّعن شَزْرٌ والأرض واجفةٌ ... كأنما في فؤادها وهلُ

قال الواحديّ (ت٤٦٨هـ): الطَّعن الشّزر اشدّ الطَّعن[١٩٢].

ويمكن حمله على تركيب (عشز) بشكل مباشر وجعل الزِّيادة في النُّون الرَّاء مثل (غضنفر), فهو أقيس وأقربَ للاشتقاق؛ لما في تركيب (عشز) من دلالة الشّدَّة, ومنها اشتُقَّ (العشَوْزَن) قال الأزهَريّ: " أَبُو عبيد عَن الْأَصْمَعِي: العَشَنْزَر والعَشَوْزَن من الرِّجَال الشَّديد"[١٩٣]. وسواء كانت الزِّيادة في العين أو الرَّاء فكلاهما لا يُزاد قياسا بل

اشتقاقا؛ لأنَّهما ليسا من حروف الزِّيادة المُتَّفق عليها عند الجُمهور. ولكن ذكرتُ هذا الاحتمال جريًا على عادة ابن فارسٍ في ذكر الزِّيادة بأكثر من وجه واحتمال وسيأتي ذكر مثل ذلك إن شاء الله.

ثالثا: لام ونون:[١٩٤]

ونقل الصَّغانيّ عن ابن فارسٍ زيادة اللَّام والنُّون للتعظيم والمبالغة في تركيب (سلطح), فقال: "اسلَنْطَحَ الشّيء إذا طالَ وعرضَ. قال ابن فارسٍ: إِنَّمَا أَصْلُهُ سَطَحَ وَزِيدَتْ فِيهِ اللَّامُ وَالنُّون تَعْظِيمًا وَمُبَالَغَةً"[١٩٥], وتطَّرد دلالة التسطيح في مشتقات (سلطح) فقال ابن دريد: "وَرجل مسلنقٍ ومسلنطِح ومجلنظٍ، كلّه اذا انبسط"[١٩٦], وقال الصاحب بن عباد: "اسْلَنْطَحَ على قَفَاه: اسْتَلْقى."[١٩٧], وكل هذا يتصل بدلالة (سطح) فالانبساط والاستلقاء لا بُدَّ أن يكونَ على سطحٍ, لذا قاس ابن فارسٍ اسلَنْطَحَ على التَّركيب الثُّلاثيّ (سطح)؛ لما فيه من انبساط واستلقاء على السَّطح. أمَّا قياسًا, فالنُّون لا خلاف في زيادتها فهي تُزاد ثالثة اذا كانت ساكنةً مثل احرنجم وتلحقها همزة الوصل[١٩٨], واللَّام وإن كانت من حروف الزِّيادة ولكنَّها لا تُزاد في هذا الموضع فزيادة اللَّام في كلمات محدودة نحو: ذلِك وتِلك، وتالِك وأولئك وهُنالِك وفي عَبْدلٍ وزَيَدُلّ وفَحْجَلٍ وغيرها[١٩٩]. ولا تُزاد في مثل (اسلنطح)؛ لذا وضعها المُعجَميون في تركيب (سلطح) باعتبار زيادة النُّون فقط.

الخاتمة:

يتبيّن من خلال هذا البحث أثرُ ابن فارس في قضية الزيادة، وكيف أفاد الصَّغانيّ من آرائه فنقل عنه, واعتمد قوله في مواضع متعددة؛ لإثبات فكرة ابن فارس في المزيد، حيث كان يعيد الألفاظ المزيدة إلى أصولها الثلاثية، حتى وإن خالف في ذلك جمهور اللغويين الذين حدّدوا حروف الزيادة في عشرة أحرف (سألتمونيها). ومع أنّ الصَّغانيَّ لم يُصرّح بقبول الزيادة خارج هذه الحروف، إلَّا أنّه نقل أقوال ابن فارس التي تثبت ذلك، التزامًا بمنهجه في إيراد ما يتعلّق بنظرية الأصول والمقاييس عنده. بل إنّ أثر ابن فارس يظهر حتى في الحروف التي اتفق اللغويون على زيادتها، حيث انفرد بذكر زيادتها في غير مواضعها المُتَّفق عليها. ومن هنا يتضح عمقُ وسَعةُ تأثير ابن فارس اللغوي في معجم العباب الزاخر واللباب الفاخر، ولا سيما في قضية الزيادة التي وظّفها في خدمة نظريته حول الأصول والمقاييس.

الهوامش

---

(١) يُنظَر: لسان العرب: (زيد), ١٩٨/٣.

(٢) شرح المفصَّل: ٣١٤/٥.

(٣) يُنظَر: همع الهوامع: ٤٥٨/٣-٤٥٩.

(٤) مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّله حاءٌ), ٥١٠/٢.

(٥) المصدر نفسه: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ دَالٌ), ٣٣٨/٢.

(٦) المصدر نفسه: (مرغ), ٣١٢/٥.

(٧) الجمهرة: (بَاب مَا جَاءَ على فعَلِ), ١١٦٧/٢.

(٨) مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ دَالٌ), ٣٣٩/٢, ويُنظَر: العُباب : (دعلج), ١٨٥/٣.

(٩) يُنظَر: المقتضب: ٥٨/١-٥٩.

(١٠) العُباب: (كمثر), ٣٨٨/٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ كافٌ), ١٩٣/٥.

(١١) العُباب: (كرفأ), ٢٥٣/١, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ دَالٌ), ١٧١/٥, و الصحاح: (كرفأ), ٦٧/١-٦٨.

سر صناعة الاعراب: ١٢١/١, ويُنظَر: اللباب في علل البناء والإعراب, العكبري: ٢٤١/٢. (١٢)

المصدر نفسه ١٢١/١.(١٣)

المصدر نفسه: ١٢٣/١.(١٤)

(١٥) يُنظَر: شرح التَّصريف للثمانيني: ٢٢٦/١, واللّباب في علل البناء والإعراب: ٢٦٤/٢, والشَّافية, لابن الحاجب:٧٠/١.

اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٢٣/٢-٢٢٤.(١٦)

البديع في علم العربية: ٤٨٢/٢.(١٧)

(١٨) يُنظَر: العُباب: (هرجب), ٥٢٩/٢, مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ هاء), ٧٢/٦, العُباب: (برقع), ١٤/١٠, مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ باءٌ), ٣٣٤/١.

جاء الفعل في العُباب مبني للمجهول (يُرِد) بضمَ الياء, وهو وهمٌ وقع فيه المُحقق, والصواب ما أثبته السّياق.(١٩)

(٢٠) العُباب: (طحرب), ٢٩٦/٢, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ طاء), ٤٥٨/٣.

المحكم والمحيط الأعظم: (زغد), ٤٤٠/٥, ويُنظَر: سر صناعة الإعراب, ١٣٤/١. (٢١)

تنظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ٦٥٤/٢.(٢٢)

يُنظَر: جمهرة اللُّغةِ: (باب الرباعي الصحيح- الباء والراء), ١١٢٣/٢.(٢٣)

(٢٤) العُباب: (برقع),١٤/١٠, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ باءٌ), ٣٣٤/١.

العُباب: (رقع), ١٨٥/١٠, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (رقع), ٤٢٩/٢. (٢٥)

مَقاييسُ اللُّغةِ: (رقع), ٤٢٩/٢.(٢٦)

(٢٧) المصدر نفسه: (عربس), ٤٠٧/٧-٤٠٨, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عين), ٣٦٧/٤.

المصدر نفسه: (عرس), ٤١٣/٧, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (عرس), ٢٦١/٤.(٢٨)

[٢٩] العُباب: (عترس), ٢٠٤/٧, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عين), ٣٦٦/٤.

[٣٠] تنظر مواضع زيادة التاء في, الكتاب: ٢٣٦/٤-٢٣٧، المقتضب: ٦٠/١ , التكملة: ٥٦٧-٥٦٨, المنصف ١٣٩،١٥٣/١, الممتع: ١٨١.

مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ باءٌ), ٣٦٦/٤.[٣١]

المصدر نفسه: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ باءٌ), ٣٦٦/٤.[٣٢]

[٣٣] العُباب: (خدلج), ١٥٩/٣, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ خاءٌ), ٢٤٨/٢.

العُباب: (خدل), ١٩٤/١٣, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (خدل), ١٦٢/٢.[٣٤]

مَقاييسُ اللُّغةِ: (خدل), ١٦٢/٢.[٣٥]

جمهرة اللُّغةِ: (دخش), ٥٧٨/١.[٣٦]

سر صناعة الإعراب: ١٠٤/٢-١٠٥[٣٧]

يُنظَر: معجم البلدان: ٣١٤/٢.[٣٨]

[٣٩] العُباب: (حوب), ١٠٧/٢, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ حاءٌ), ١٤٥/٢.

العُباب: (وأب), ٥٠٦/٢, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (وأب), ٧٨/٦.[٤٠]

يُنظَر: تركيب (حوب) في العين: ٣١٠/٣, والصحاح: ١١٧/١. والعُباب: ٥٠٦/٢.[٤١]

يُنظَر: تركيب (حأب) في غريب الحديث, الخطابي: ٣٩٦/٣, لسان العرب: ٢١١/١, وتاج العروس: ٢١١/٢.[٤٢]

يُنظَر: التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح: ٧٠/١.[٤٣]

لسان العرب: (حوب), ٣٤١/١.[٤٤]

يُنظَر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم, عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: ٧٦٢/٢.[٤٥]

شرح الأشموني: ٥٠/٤-٥١.[٤٦]

جاءت في المقاييس بفتحتين (حَبْجَر) مثل جعفر.[٤٧]

[٤٨] العُباب: (حبجر), ٢٧٥/٥-٢٧٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ حاءٌ), ١٤٤/٢.

مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ حاءٌ), ١٤٤/٢.[٤٩]

العُباب: (بجر), ١١٤/٥, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بجر), ١٩٨/١.[٥٠]

(٥١) يُنظَر: العُباب: (دربس), ٣١٥/٧, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ دالٌ),٣٣٩/٢-٣٤٠, و (صردح), ٤٧٩/٣, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ حاءٌ), ٣٥٠/٣.

جمهرة اللُّغةِ: (خدرب), ١١١٦/٢.(٥٢)

(٥٣) العُباب: (دربخ), ٢٥/٤-٢٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ دالٌ), ٣٣٨/٢, وجمهرة اللُّغةِ: (أَبْوَاب الرُّباعيّ الصَّحِيح- باب الْبَاء مَعَ سَائِر الْحُرُوف), ١١١٦/٢.

مَقاييسُ اللُّغةِ: (ربخ), ٤٧٥/٢.(٥٤)

سورة الإسراء: من الآية ٢٤ (٥٥)

يُنظَر: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي, شهاب الدّين الحنفي: ٢٣/٦. (٥٦)

(٥٧) العُباب: (ضفن), ٣٦٤/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ ضادٌ), ٤٠١/٣.

الكتاب: ٣٢٤/٤.(٥٨)

المصدر نفسه: ٢٠٧/٤, ويُنظَر: الأصول, ابن السَّراج: ٢٠٦/٣, والممتع, ابن عصفور: ٨٧/١, وغيرها.(٥٩)

مَقاييسُ اللُّغةِ: (ضفن), ٣٦٥/٣. (٦٠)

العين: (ضفن), ٤٦/٧, ويُنظَر: الجراثيم, ابن قتيبة: ٢٢٠/١.(٦١)

تهذيب اللُّغةِ: (ضفد), ٦/١٢.(٦٢)

المحيط في اللُّغةِ: (ضفد), ٤٥٩/٧.(٦٣)

(٦٤) العُباب: (دخرص), ٢٤٦/٨, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ دالٌ), ٣٣٩/٢.

العُباب: (خرص), ٢٣٤/٨, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (خرص), ١٦٩/٢.(٦٥)

يُنظَر: الممتع: ٥٤, وشرح شافية ابن الحاجب: ٢١٥/١.(٦٦)

(٦٧) يُنظَر: العُباب: (شمرج), ٢٣٢/٣-٢٣٣, , ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ شينٌ), ٧٢٧/٣. ويُنظَر: العُباب: (عكبر), ١٦٥/٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٣٦٢/٤ .

سر صناعة الإعراب: ٢٠٣/١.(٦٨)

[٦٩] العُباب: (شمرخ), ٥١/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ شينٌ), ٣٢٧/٣.

العُباب, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (شمخ), ٢١٢/٣.[٧٠]

المنتخب من كلام العرب: ٧٠٣.[٧١]

المصدر نفسه والصفحة نفسها.[٧٢]

[٧٣] العُباب: (قمطر), ٣٤١/٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ قافٌ), ١١٧/٥.

العُباب: (قمط), ٢٠٩/٩, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (قمط), ٢٧/٥.[٧٤]

مَقاييسُ اللُّغةِ: (قمط), ٢٧/٥.[٧٥]

[٧٦] العُباب: (قرفص), ٣٠٨/٨, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ قافٌ), ١١٨/٥.

المصدر نفسه: (قفص), ٣١٦/٨, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (قفص), ١١٥/٥.[٧٧]

الأصول ابن السراج: ٢٤٣/٣, ويُنظَر: شرح الكتاب, السيرافي: ١١٧/٥[٧٨]

[٧٩] العُباب: (ضغبس), ٣٨٣/٧, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ ضادٌ), ٤٠٢/٣.

تنظر طرائق الاستدلال على الحرف الزَّائد في: ارتشاف الضَّرب: ٢٤/١-٢٨, و همع الهوامع: ٤٥٢/٣-٤٥٤.[٨٠]

العين: (عنظ), ٨٧/٢, و (حظل), ١٩٧/٣. ويُنظَر: شرح الكافية الشافية, ابن مالك: ٢٠٤٢/٤.[٨١]

الفائق في غريب الحديث: ٣٤١/٢.[٨٢]

الكتاب: ٢٣٧/٤, ويُنظَر: المقتضب: ٦٠/١.[٨٣]

الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية: ٥١/٢.[٨٤]

[٨٥] نُسب الرجز للعجاج ولم أقف في ديوانه على أرجوزة بائية, ومن نسبه للعجاج: تهذيب اللُّغةِ: (زغدب),١٩٧/٨, المحكم: (زغد), ٤٤٠/٥, اللسان: (هدر), ١٩٥/٣.

سر صناعة الإعراب: ١٣٣/١-١٣٤.[٨٦]

العين: (باب الرُّباعيّ من السّين), ٣٣٨/٧, ويُنظَر: غريب الحديث, أبو عبيد ابن سلَّام: ٤٧٢/٤.[٨٧]

مَقاييسُ اللُّغةِ: (سبط), ١٢٨/٣.[٨٨]

الخصائص: ١٤٧/٢-١٤٨.[٨٩]

مجالس العلماء: ٤٣.[٩٠]

مَقاييسُ اللُّغةِ: (ضغب), ٣٦٣/٣.[٩١]

يُنظَر: المصدر نفسه: (أهل), ٣٢/١.[٩٢]

[٩٣] العُباب: (طرفش), ٩٢/٨, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ طاءٌ), ٤٥٧/٣.

مَقاييسُ اللُّغةِ: (طرف), ٤٤٨/٣.[٩٤]

[٩٥] العُباب: (عفضج), ٢٥٤/٣-٢٥٥, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ ضادٌ), ٣٦٢/٤.

[٩٦] يُنظَر: العُباب: (عمرس), ٤٢٩/٧, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عين), ٣٦٥/٤.ويُنظَر: العُباب: (دعلج), ١٨٤/٣-١٨٥, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ دالٌ), ٣٣٩/٢ .

[٩٧] العباب: (عجرد), ٣٨٦/٣, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عين), ٣٦٤/٤.

العباب: (جرد), ١٨٢/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (جرد), ٤٥٢/١.[٩٨]

[٩٩] العباب: (عجرد), ٣٨٧/٣, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عين), ٣٦٤/٤.

[١٠٠] العُباب: (عصفر), ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عين), ٣٦٩/٤.

يُنظَر: أدب الكاتب, ابن قتيبة: ٥٩٠. [١٠١]

[١٠٢] العُباب: (عجلز), ١٠٥/٧-١٠٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عين), ٣٦٤/٤.

العين: (باب الرُّباعيّ من العين), ٣١٦/٢.[١٠٣]

يُنظَر: سر صناعة الإعراب: ٣٤/١.[١٠٤]

شرح كتاب سيبويه, السيرافي: ٢١٣/٥, ويُنظَر: العين: (رعش),٢٥٥/١.[١٠٥]

العين: (باب الزُّباعيّ من الغين), ٤٦٣/٤.[١٠٦]

[١٠٧] مُجمَل اللُّغةِ: (جلز), ١٩٥/١, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عين), ٥١٠/١-٥١١.

[١٠٨] العُباب: (قطرب), ٤١٥/٢, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ قافٌ), ١١٨/٥.

مَقاييسُ اللُّغةِ: (طرب), ٤٥٤/٣.[١٠٩]

العُباب: (قطرب), ٤١٤/٢-٤١٥.[١١٠]

[١١١] يُنظَر: العُباب: (حملج), ١٥٢/٣, ومَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ حاء), ١٤٦/٢, العُباب: (صملخ), ٥٨/٤, ومَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ صاد), ٣٥٢/٣, العُباب: (بلقع),٣٢/١٠, ومَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ باء), ٣٣٤/١.

[١١٢] العُباب: (ثعلب), ٣٣/٢, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ ثاء), ٤٠٣/١.

تهذيب اللُّغةِ: (صنبر), ١٩٠/١٢, ويُنظَر: الصحاح: (صنبر), ٢٨٨٩/١.[١١٣]

العُباب: (ثعب), ٣٧٨/١, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (ثعب), ٣٧١/١.[١١٤]

شرح المفصَّل: ٣٤٥/٥, ويُنظَر: الممتع الكبير: ١٤٥/١, وارتشاف الضرب: ٢٢١/١.[١١٥]

ارتشاف الضرب: ٢٢١/١.[١١٦]

[١١٧] العُباب: (حقلد), ٢٢٥/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ حاء), ١٤٤/٤.

العُباب: (حقد), ٢٢٤/٤-٢٢٥. ويُنظَر: (حقد), ٨٩/٢.[١١٨]

[١١٩] العُباب: (صخد), ٣٣٨/٤-٣٣٩, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ صادٌ), ٣٥٠/٣.

[١٢٠] العُباب: (صلخد), ٣٥٢/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ صادٌ), ٣٥٠/٣.

العُباب: (صخد), ٣٣٩/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (صخد), ٣٣٦/٣.[١٢١]

[١٢٢] يُنظَر: العُباب: (زمجر), ٥٠٣/٥ ومَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ زاي), ٥٣/٣, العُباب: (كمثر), ٣٣٨/٦ ومَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ كاف), ١٩٣/٥, العُباب: (عرمس), ٤١٤/٧ ومَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عين), ٣٦٧/٤.

يُنظَر: جمهرة اللُّغةِ: ١١٤٧/٢, ٤٩٧/١.[١٢٣]

(١٢٤) العُباب: (صمرد), ٣٥٥/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ صادٌ), ٣٥١/٣.

العُباب: (صرد), ٣٤٥/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (صرد), ٣٤٨/٣.(١٢٥)

التَّكملة والذَّيل والصّلة: (صمرد), ٢٧٠/٢. (١٢٦)

التكملة, الفارسي: ٥٦٣/١, ويُنظَر:سر صناعة الإعراب: ١٠٢/٢.(١٢٧)

تاج العروس: (سرد), ١٩١/٨, ويُنظَر: تحفة الأريب: أبو حيَّان الأندلسي: ١٥٩/١.(١٢٨)

وردت في مَقاييسُ اللُّغةِ (العُرُدُّ) على وزن (فُعُلّ) مثل (عُتُلّ).(١٢٩)

(١٣٠) العُباب: (عمرد), ٤٢٣/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٣٧٢/٤.

العُباب: (عرد), ٣٩٧/٤, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (عرد), ٣٠٤/٤.(١٣١)

(١٣٢) العباب: (عمرد), ١٢٠/٨-١٢١, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٤٣٠/٤.

العباب: (غطش), ١٢٠/٨, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (غطش), ٤٢٩/٤-٤٣٠.(١٣٣)

العباب: (عنصر), ١٧٩/٦.(١٣٤)

(١٣٥)العُباب: (عصر), ١٣٥/٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: : (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٣٧٠/٤.

المنصف:١/ ١٣٨.(١٣٦)

تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم, عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: ٢٤١/١. (١٣٧)

شرح المفصَّل: ٣٣٦/٥.(١٣٨)

(١٣٩) العُباب: (عنتر), ١٧٨/٦-١٧٩, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: : (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٣٦٦/٤.

الأصول: ٢٣٩/٣.(١٤٠)

يُنظَر: الخصائص: ٦٨/٣, وشرح السيرافي: ٢١١/٥.(١٤١)

مَقاييسُ اللُّغةِ: (عتر), ٢١٨/٤.(١٤٢)

التكملة والذيل والصّلة: (عتر), ١٠١/٣, ويُنظَر: تاج العروس: (عتر), ٥٢٠/١٢.(١٤٣)

(١٤٤) العُباب: (كندر), ٣٨٩/٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: : (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ كافٌ), ١٩٣/٥.

مَقاييسُ اللُّغةِ: (كدر), ١٦٤/٥.(١٤٥)

جمهرة اللُّغةِ: (كدر), ٦٣٧/٢.[١٤٦]

المحكم والمحيط الأعظم: (كدر), ٧٤٧/٦.[١٤٧]

يُنظَر: مواضع زيادة الهاء في: شرح الأشموني: ٧٠/٤-٧١.[١٤٨]

يُنظَر: البديع في علم العربية, أبو السعادات ابن الأثير: ٥٤٨/٢-٥٥٠.[١٤٩]

يُنظَر: سر صناعة الاعراب: ٢٢٢/٢.[١٥٠]

[١٥١]محمد بن الحسين بن محمد الطبري النحوي يعرف بابن نجدة: مشهور في أهل الأدب, ولم تذكر كتب لتراجم سنة وفاته, يُنظَر: معجم الأدباء: ٢٨٦٣/٦.

تصحيح الفصيح: ٢٠٦.[١٥٢]

سر صناعة الإعراب: ٢٢٢/٢.[١٥٣]

العين: (علهج), ٢٧٧/٢.[١٥٤]

[١٥٥] البيت من الطَّويل, وهو للأخطل, يُنظَر: ديوانه: ٥٧٠.

[١٥٦] العُباب: (علهج), ٢٥٧/٣, , ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: : (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٣٥٧/٤.

مَقاييسُ اللُّغةِ: (علج), ١٢١/٤-١٢٢.[١٥٧]

العين (علج), ٢٢٨/١.[١٥٨]

العُباب: (هزبر), ٥٧٧/٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: : (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ هاءٌ), ٧٢/٦.[١٥٩]

مَقاييسُ اللُّغةِ: (زبر), ٤٤/٣.[١٦٠]

العُباب: (زبر), ٤٨٦/٥, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (زبر), ٤٤/٣.[١٦١]

مَقاييسُ اللُّغةِ: (زبر), ٤٤/٣[١٦٢]

العُباب: (جحش), ٢٢/٨, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (جحش), ٤٢٧/١.[١٦٣]

فقه اللُّغةِ وسرّ العربية: ٢٤٧.[١٦٤]

يُنظَر: معجم ديوان الأدب: ٤٥/٢, و شمس العلوم, الحميري: (باب الجيم والحاء وما يثلثهما), ١٠٠٠/٢.[١٦٥]

[١٦٦] تنظر, الألفاظ ومعانيها ومواضعها في: أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارسٍ من خلال معجم مَقاييسُ اللُّغةِ, د. سلمان بن سالم السّحيمي: ١٢١-١٢٥.

البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية, بدر الدين الغزيّ: ٦٨/١. [١٦٧]

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤/١. [١٦٨]

مَقاييسُ اللُّغةِ: (غشم), ٤/٤٢٥.[١٦٩]

العُباب: (شرث), ٣/٥١.[١٧٠]

الشَّافية: ٨٢.[١٧١]

[١٧٢] العُباب: (شربث), ٣/٥١, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: : (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ شين), ٣/٢٧٣.

شمس العلوم, الحميري: (الشين والراء وما بعدها), ٦/٣٤٣٥.[١٧٣]

[١٧٤] العُباب: (عترس), ٧/٤٠٢, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: : (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ شين), ٤/٣٦٦.

يُنظَر: الأصول: ٣/٢٣٧, وشرح السّيرافي: ٥/٢٠٠.[١٧٥]

[١٧٦] تنظر مواضع زيادة التاء في, الكتاب: ٤/٢٣٦-٢٣٧، المقتضب: ١/٦٠ , التكملة: ٥٦٧-٥٦٨, المنصف ١/١٥٣،١٣٩, الممتع: ١٨١.

[١٧٧] العُباب: (غضفر), ٦/٢٢٠, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: : (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ غينٌ), ٤/٤٣٢.

مَقاييسُ اللُّغةِ : (دكس), ٢/٢٩٢.[١٧٨]

العُباب: (غضف), ١١/٣٩٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (غضف), ٤/٤٢٦.[١٧٩]

القاموس المحيط: (غضف), ١/٨٤١.[١٨٠]

[١٨١] ذكره الواقدي في كتاب الرّدة: ٢٧٧. ونسبه لرجل من أهل الحيرة يقال له عَبْدُ الْمَسِيحِ بْنُ بَلْقَاءَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَارِثِ بْنِ بَقِيلَةَ الْغَسَّانِيُّ, وهو من الوافر.

تهذيب اللُّغةِ (غضف), ٨/٥٤.[١٨٢]

يُنظَر: الكتاب: ٤/٢٦, والأصول: ٣/٩٥.[١٨٣]

يُنظَر: الكتاب: ٤/٣٢٢, المسائل الحلبية: ٣٧٧, والمنصف: ١/١٣٦, شرح التصريف للثمانيني: ٢٤٦.[١٨٤]

مُجمَل اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٦٧٨.[١٨٥]

[١٨٦] في المقاييس [والسين] وهو الصّواب: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٤/٣٧٣.

[١٨٧] العُباب: (عردس), ٧/٤٠٨, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٤/٣٧٣.

المصدر نفسه: (عرد), ٤/٣٩٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (عرد), ٤/٣٠٤.[١٨٨]

المصدر نفسه: (عشزر), ١٣٠/٦, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ عينٌ), ٣٦٣/٤. [١٨٩]

المصدر نفسه: (شزر), ٥٩٩/٥, ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (شزر), ٢٧١/٣.[١٩٠]

يُنظَر: العين: (شزر), ٣٢١/٦, وجمهرة اللُّغةِ: (زرش): ٤٠٧/٢. [١٩١]

البيت من المنسرح, شرح ديوان المتنبي: ١٠٩.[١٩٢]

تهذيب اللُّغةِ: (عشزر), ٢٠٩/٣.[١٩٣]

يُنظَر: العُباب: (طلفح), ٥٠٨/٣.[١٩٤]

[١٩٥] المصدر نفسه: (سلطح), ٤٤٤/٣, , ويُنظَر: مَقاييسُ اللُّغةِ: (بابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ سين), ١٥٩/٣.

جمهرة اللُّغةِ: (باب مَا جَاءَ على مُفْعَنْلِل ومُفْعَلِّل الملحق بالخماسي), ١٢١٨/٢.[١٩٦]

المحيط: (حرف الحاء باب الخماسي), ٢٩٩/٣.[١٩٧]

المقتضب: ٢/ ١٠٨.[١٩٨]

تنظر: مواضع زيادة اللام في التكملة, أبو علي الفارسي: ٥٦٨, والممتع في التصريف: ١٤٥-١٤٧.[١٩٩]

المصادر والمراجع

***القرآن الكريم**

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ), تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي بالقاهرة, الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢-أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللغة, د. سلمان بن سالم السّحيمي, جامعة أمّ القرى, المملكة العربية السعودية, الطّبعة: الأولى, ١٤٢٦هـ.

٣-الأصول في النحو, أبو بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ), تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت, (دون طبعة وتاريخ).

٤-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين, أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ), المكتبة العصرية, الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥-البديع في علم العربية, ابن الأثير, مجد الدين أبو السعادات (ت ٦٠٦ هـ), تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين, جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٦-البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية, أبو البركات بدر الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي (ت: ٩٨٤ هـ), دراسة وتحقيق: حمزة مصطفى حسن أبو توهة, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧ م.

٧-تاج العروس من جواهر القاموس, محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (١٢٠٥هـ), تحقيق: جماعة من المختصين, وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت, (١٣٨٥ – ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ – ٢٠٠١ م).

٨-تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب, أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ), تحقيق: سمير المجذوب, المكتب الإسلامي, الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٩-تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم, عبد الرزاق بن فراج الصاعدي, عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٠-تصحيح الفصيح وشرحه, أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (ت ٣٤٧هـ), تحقيق: د. محمد بدوي المختون, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة, ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م (بدون طبعة).

١١-التكملة (تكملة لكتاب الإيضاح العضدي), أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ), تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان, عالم الكتب، بيروت – لبنان, الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.

١٢-التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية, الحسن بن محمد بن الصغاني (ت٦٥٠هـ), تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرون, مطبعة دار الكتب، القاهرة.

١٣-التنبيه والإيضاح عَمَّا وقع في الصحاح, عبد الله بن بري المصريّ, تحقيق: مصطفى حجازي, مراجعة: علي النجدي ناصف, الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة: الأولى, ١٩٨٠م.

١٤-تهذيب اللغة, أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري ، (ت ٣٧٠هـ), تحقيق: محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي – بيروت, الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٥-جمهرة اللغة, أبو دريد الأزدي (ت٣٢١هـ), تحقيق: رمزي منير بعلبكي, دار العلم للملايين – بيروت, الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

١٦-حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي, شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ), دار صادر – بيروت. (دون تحقيق, وطبعة).

١٧-حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك, أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ), دار الكتب العلمية بيروت-لبنان, الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

١٨-الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ), الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة: الرابعة, (دون تحقيق وتاريخ).

١٩-الردة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثنى بن حارثة الشيباني, محمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت ٢٠٧هـ), تحقيق: يحيى الجبوري, دار الغرب الإسلامي، بيروت, الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.

٢٠-سر صناعة الإعراب, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ), دار الكتب العلمية بيروت– لبنان, الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٢١-الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري – المتوفى في القرن ١٢), جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ), تحقيق: حسن أحمد العثمان, المكتبة المكية – مكة, الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٢٢-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, نور الدين الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ), دار الكتب العلمية بيروت– لبنان, الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م, (دون تحقيق).

٢٣-شرح التصريف, أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ). تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيم, مكتبة الرشد, الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٤-شرح المفصل للزمخشري, أبو البقاء، موفق الدين الأسدي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ), قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٢٥-شرح شافية ابن الحاجب, ركن الدين الأستراباذي، (ت ٧١٥هـ), تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود, مكتبة الثقافة الدينية, الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

٢٦-شرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ), تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٢٧-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم, نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت ٥٧٣هـ), تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ود. يوسف محمد عبد الله, دار الفكر المعاصر/بيروت – لبنان، دار الفكر/ دمشق – سورية, الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٢٨-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها, أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ), محمد علي بيضون, الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م, (بدون تحقيق).

٢٩-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين / بيروت, الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٣٠-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين / بيروت, الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٣١-العباب الزاخر واللباب الفاخر, الحسن بن محمد الصغاني (ت٦٥٠هـ), تحقيق: فير محمد حسن المخدومي, تركيب بن سهو العتيبي, دار صادر- بيروت, الطبعة: الأولى, ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م.

٣٢-غريب الحديث, أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨ هـ), تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي, خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي, دار الفكر – دمشق, ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

٣٣-الفائق في غريب الحديث والأثر, أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ), تحقيق: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم, دار المعرفة – لبنان, الطبعة: الثانية, (دون تاريخ).

٣٤-فقه اللغة وسر العربية, أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ), تحقيق: عبد الرزاق المهدي, دار إحياء التراث العربي, الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٥-القاموس المحيط, مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ), تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي, مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣٦-كتاب العين, الخليل بن الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال, (دون طبعة وتاريخ).

٣٧-الكتاب, أبو بشر, عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي/ القاهرة, الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٨-اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ), تحقيق: د. عبد الإله النبهان, دار الفكر – دمشق, الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣٩-لسان العرب, جمال الدين ابن منظور (ت ٧١١هـ), الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين, دار صادر – بيروت, الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٤٠-ليس في كلام العرب, الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤١-مجالس العلماء, أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض, الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٤٢-مجمل اللغة لابن فارس, أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ), دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان, مؤسسة الرسالة – بيروت, الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٣-المحكم والمحيط الأعظم, أبو الحسن علي بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤٤-المسائل الحلبيات, أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ), تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت, الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م, (بدون طبعة وتاريخ).

٤٥-معجم البلدان, ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ), دار صادر/ بيروت, الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م, (دون تحقيق).

٤٦-معجم ديوان الأدب, إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ), تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر, مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس, طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة, ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٧-معجم مقاييس اللغة, أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الفكر, ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م, (بدون طبعة وتاريخ).

٤٨-معجم مقاييس اللغة, أحمد بن فارس(ت ٣٩٥هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الفكر, ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. (دون طبعة).

٤٩-المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب. - بيروت, (دون تاريخ وطبعة).

٥٠-الممتع الكبير في التصريف, أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت ٦٦٩هـ), مكتبة لبنان, الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

٥١-المنتخب من غريب كلام العرب, علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بكراع النمل (ت ٣١٠), تحقيق: د محمد بن أحمد العمري, جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي), الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥٢-المنصف, شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني, أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ), دار إحياء التراث القديم, الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٥٣-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية - مصر, (دون طبعة وتاريخ).

Sources and References

The Holy Quran

1. Irtishaf al-Darb min Lisan al-‘Arab, Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited, explained, and studied by Rajab Othman Muhammad, reviewed by Ramadan Abd al-Tawab, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1st edition, 1418 AH – 1998 CE.
2. Asl ma Zada ‘ala Thalatha ‘inda Ibn Faris min Khilal Mu’jam Maqayis al-Lugha, Dr. Salman bin Salem al-Suhaimi, Umm al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1426 AH.
3. al-Usul fi al-Nahw, Abu Bakr Ibn al-Saraj (d. 316 AH), edited by Abd al-Hussein al-Fatlawi, al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon (no edition/date).
4. al-Insaf fi Masa’il al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin: al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, Abu al-Barakat Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), al-Maktaba al-Asriya, 1st edition, 1424 AH – 2003 CE.
5. al-Badi’ fi ‘Ilm al-‘Arabiyya, Ibn al-Atir, Majd al-Din Abu al-Sa’adat (d. 606 AH), edited and studied by Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, Makkah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH.
6. al-Bahja al-Wafiya bi-Hujjat al-Khulasa al-Alfiya, Abu al-Barakat Badr al-Din Muhammad bin Muhammad al-Ghazi (d. 984 AH), studied and edited by Hamza Mustafa Hasan Abu Tuha, Dar al-Kutub al-‘Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1438 AH – 2017 CE.
7. Taj al-Aroos min Jawahir al-Qamus, Muhammad Murtada al-Husayni al-Zabidi (1205 AH), edited by a group of specialists, Ministry of Guidance and Information, Kuwait – National Council for Culture, Arts, and Literature, Kuwait, 1385–1422 AH = 1965–2001 CE.
8. Tuhfat al-‘Arib bima fi al-Quran min al-Gharib, Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Samir al-Majzoub, al-Maktab al-Islami, 1st edition, 1403 AH – 1983 CE.
9. Tadakhul al-Usul al-Lughawiya wa Atharu fi Bina’ al-Mu’jam, Abd al-Razzaq bin Faraj al-Sa’adi, Deanship of Scientific Research, Islamic University of Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1422 AH/2002 CE.
10. Tashih al-Fasih wa Sharhuh, Abu Muhammad Abdullah bin Ja’far bin Muhammad bin Durustuwaih (d. 347 AH), edited by Dr. Muhammad Badawi al-Makhtun, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1419 AH – 1998 CE (no edition).

11. al-Takmila (completion of Kitab al-Idhah al-‘Ududi), Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH), edited and studied by Dr. Kazem Bahr al-Marjan, Alam al-Kutub, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1419 AH – 1999 CE.
12. al-Takmila wa al-Dhayl wa al-Sila li-Kitab Taj al-Lugha wa Sahah al-‘Arabiyya, al-Hasan bin Muhammad bin al-Saghani (d. 650 AH), edited by Abd al-‘Alim al-Tahawi et al., Dar al-Kutub Press, Cairo.
13. al-Tanbih wa al-Idhah ‘amma Waqa’a fi al-Sahah, Abdullah bin Buray al-Masri, edited by Mustafa Hijazi, reviewed by Ali al-Najdi Nasif, Egyptian General Book Authority, 1st edition, 1980 CE.
14. Tahdhib al-Lugha, Abu Mansur Muhammad bin Ahmad bin al-Azhari (d. 370 AH), edited by Muhammad Awad Mar’ab, Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Beirut, 1st edition, 2001 CE.
15. Jumharat al-Lugha, Abu Duraid al-Azdi (d. 321 AH), edited by Ramzi Munir Baalbaki, Dar al-‘Ilm lil-Malayin, Beirut, 1st edition, 1987 CE.
16. Hashiyat al-Shihab ‘ala Tafsir al-Baydawi, al-Musamma: ‘Inayat al-Qadi wa Kifayat al-Radi ‘ala Tafsir al-Baydawi, Shihab al-Din Ahmad bin Muhammad bin Umar al-Khafaji al-Masri al-Hanafi (d. 1069 AH), Dar Sader, Beirut (no edition/editing).
17. Hashiyat al-Subban ‘ala Sharh al-Ashmuni li-Alfiya Ibn Malik, Abu al-‘Irfan Muhammad bin Ali al-Subban al-Shafi’i (d. 1206 AH), Dar al-Kutub al-‘Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1417 AH – 1997 CE.
18. al-Khasais, Abu al-Fath Uthman bin Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Egyptian General Book Authority, 4th edition (no edition/editing date).
19. al-Ridda ma’ Nuba min Futuuh al-Iraq wa Dhikr al-Muthanna bin Haritha al-Shibani, Muhammad bin Umar bin Waqid al-Waqidi (d. 207 AH), edited by Yahya al-Juburi, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1st edition, 1410 AH – 1990 CE.
20. Sirr Sina’at al-I’rab, Abu al-Fath Uthman bin Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Dar al-Kutub al-‘Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH – 2000 CE.
21. al-Shafiya fi ‘Ilm al-Tasrif (with al-Wafiya, Nazm al-Shafiya by al-Nisari, d. 12th century), Jamal al-Din Ibn al-Hajib al-Kurdi al-Maliki (d. 646 AH), edited by Hasan Ahmad al-Uthman, al-Maktaba al-Makkiya, Makkah, 1st edition, 1415 AH – 1995 CE.
22. Sharh al-Ashmuni ‘ala Alfiya Ibn Malik, Nur al-Din al-Ashmuni (d. 900 AH), Dar al-Kutub al-‘Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1419 AH – 1998 CE (no editing).
23. Sharh al-Tasrif, Abu al-Qasim Umar bin Thabit al-Thamanini (d. 442 AH), edited by Dr. Ibrahim bin Suleiman al-Ba’eem, Maktabat al-Rushd, 1st edition, 1419 AH – 1999 CE.

24. Sharh al-Mufassal li al-Zamakhshari, Abu al-Baqa' Muwafaq al-Din al-Asadi, known as Ibn Ya'ish and Ibn al-Sani' (d. 643 AH), introduced by Dr. Emil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422 AH – 2001 CE.
25. Sharh Shafiya Ibn al-Hajib, Rukn al-Din al-Astarabadi (d. 715 AH), edited by Dr. Abd al-Maqsud Muhammad Abd al-Maqsud, Maktabat al-Thaqafa al-Diniya, 1st edition, 1425 AH – 2004 CE.
26. Sharh Kitab Sibawayh, Abu Sa'id al-Sirafi (d. 368 AH), edited by Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar al-Kutub al-'Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 2008 CE.
27. Shams al-Ulum wa Dawa' Kalam al-'Arab min al-Kulum, Nashwan bin Said al-Himyari al-Yamani (d. 573 AH), edited by Dr. Hussein bin Abdullah al-'Amri, Mutaher bin Ali al-Iryani, and Dr. Yusuf Muhammad Abdullah, Dar al-Fikr al-Mu'asir/Beirut, Lebanon; Dar al-Fikr/Damascus, Syria, 1st edition, 1420 AH – 1999 CE.
28. al-Sahabi fi Fiqh al-Lugha al-'Arabiyya wa Masa'ilha wa Sunan al-'Arab fi Kalamha, Ahmad bin Faris (d. 395 AH), Muhammad Ali Baydoun, 1st edition, 1418 AH – 1997 CE (no editing).
29. al-Sahah: Taj al-Lugha wa Sahah al-'Arabiyya, Abu Nasr Isma'il bin Hammad al-Jawhari al-Farabi (d. 393 AH), edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar, Dar al-'Ilm lil-Malayin, Beirut, 4th edition, 1407 AH – 1987 CE.
30. al-Sahah: Taj al-Lugha wa Sahah al-'Arabiyya, Abu Nasr Isma'il bin Hammad al-Jawhari al-Farabi (d. 393 AH), edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar, Dar al-'Ilm lil-Malayin, Beirut, 4th edition, 1407 AH – 1987 CE.
31. al-'Ibbab al-Zakhir wa al-Labab al-Fakhir, al-Hasan bin Muhammad al-Saghani (d. 650 AH), edited by Feer Muhammad Hasan al-Makhdoumi and Tarkib bin Suho al-'Utaybi, Dar Sader, Beirut, 1st edition, 1443 AH – 2022 CE.
32. Gharib al-Hadith, Abu Sulayman Hamad bin Muhammad bin Ibrahim bin al-Khattab al-Busti, known as al-Khattabi (d. 388 AH), edited by Abd al-Karim Ibrahim al-Gharbawi, with hadiths compiled by Abd al-Qayyum Abd Rabb al-Nabi, Dar al-Fikr, Damascus, 1402 AH – 1982 CE.
33. al-Fa'iq fi Gharib al-Hadith wa al-Athar, Abu al-Qasim Jar Allah al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by Ali Muhammad al-Bajawi and Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Ma'rifa, Lebanon, 2nd edition (no date).
34. Fiqh al-Lugha wa Sirr al-'Arabiyya, Abu Mansur al-Tha'alibi (d. 429 AH), edited by Abd al-Razzaq al-Mahdi, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, 1st edition, 1422 AH – 2002 CE.
35. al-Qamus al-Muhit, Majd al-Din Abu Tahir Muhammad bin Ya'qub al-Firuzabadi (d. 817 AH), edited by the Heritage Verification Office at al-

Risala Foundation under supervision of Muhammad Na'im al-'Arqususi, al-Risala Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, Lebanon, 8th edition, 1426 AH – 2005 CE.
36. Kitab al-'Ayn, al-Khalil bin Ahmad al-Farahidi al-Basri (d. 170 AH), edited by Dr. Mahdi al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim al-Samarrai, Dar wa Maktabat al-Hilal (no edition/date).
37. al-Kitab, Abu Bishr 'Amr bin Uthman, known as Sibawayh (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd edition, 1408 AH – 1988 CE.
38. al-Labab fi 'Ilal al-Bina' wa al-I'rab, Abu al-Baqa' al-'Akbari (d. 616 AH), edited by Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH – 1995 CE.
39. Lisan al-'Arab, Jamal al-Din Ibn Manzur (d. 711 AH), with annotations by al-Yazji and a group of linguists, Dar Sader, Beirut, 3rd edition, 1414 AH.
40. Laysa fi Kalam al-'Arab, al-Husayn bin Ahmad bin Khalawiyah (d. 370 AH), edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar, 2nd edition, Makkah, 1399 AH – 1979 CE.
41. Majalis al-Ulama, Abu al-Qasim al-Zajjaji (d. 337 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo; Dar al-Rifai, Riyadh, 2nd edition, 1403 AH – 1983 CE.
42. Mujmal al-Lugha li Ibn Faris, Ahmad bin Faris (d. 395 AH), studied and edited by Zuheir Abd al-Muhsin Sultan, al-Risala Foundation, Beirut, 2nd edition, 1406 AH – 1986 CE.
43. al-Muhkam wa al-Muheet al-A'zam, Abu al-Hasan Ali bin Sayyidah al-Mursi (d. 458 AH), edited by Abd al-Hamid Handawi, Dar al-Kutub al-'Ilmiya, Beirut, 1st edition, 1421 AH – 2000 CE.
44. al-Masa'il al-Halabiyat, Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH), edited by Dr. Hasan Handawi, Dar al-Qalam, Damascus – Dar al-Manara, Beirut, 1st edition, 1407 AH – 1987 CE (no edition/date).
45. Mu'jam al-Buldan, Yaqut bin Abd Allah al-Rumi al-Hamawi (d. 626 AH), Dar Sader, Beirut, 2nd edition, 1995 CE (no editing).
46. Mu'jam Diwan al-Adab, Ishaq bin Ibrahim bin al-Husayn al-Farabi (d. 350 AH), edited by Dr. Ahmad Mukhtar Umar, reviewed by Dr. Ibrahim Anis, Dar al-Sha'ab for Journalism, Printing, and Publishing, Cairo, 1424 AH – 2003 CE.
47. Mu'jam Maqayis al-Lugha, Ahmad bin Faris (d. 395 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH – 1979 CE (no edition/date).

48. Mu'jam Maqayis al-Lugha, Ahmad bin Faris (d. 395 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH – 1979 CE (no edition).
49. al-Muqtadhib, Muhammad bin Yazid Abu al-Abbas, known as al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad Abd al-Khaliq 'Azima, Alam al-Kutub, Beirut (no date/edition).
50. al-Mumti' al-Kabir fi al-Tasrif, Abu al-Hasan Ali bin Mu'min, known as Ibn 'Asfur (d. 669 AH), Maktabat Lubnan, 1st edition, 1996 CE.
51. al-Muntakhab min Gharib Kalam al-'Arab, Ali bin al-Hasan al-Hunay'i al-Azdi, Abu al-Hasan, nicknamed Kura' al-Naml (d. 310 AH), edited by Dr. Muhammad bin Ahmad al-'Amri, Umm al-Qura University (Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage), 1st edition, 1409 AH – 1989 CE.
52. al-Munsif, Sharh Kitab al-Tasrif li Abu Uthman al-Mazini, Abu al-Fath Uthman bin Jinni (d. 392 AH), Dar Ihya' al-Turath al-Qadim, 1st edition, 1373 AH – 1954 CE.
53. Hum' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami', Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Abd al-Hamid Handawi, al-Maktaba al-Tawfiqiya, Egypt (no edition/date).